التَّظَنِّي

دراسة أصولية تطبيقية عن الظَّن: منشأه ومكانته في الاستدلال الشرعي

د. فيصل بن داود المعلم

أستاذ أصول الفقه المشارك بقسم الشريعة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى

مستخلص. عنوان البحث: "التَّظَنِّي: دراسة أصولية تطبيقية عن الظن، منشأه ومكانته في الاستدلال الشرعي"

اسم الباحث: د. فيصل بن داود بن سليمان المعلم

مشكلة البحث وأهدافه: يهدف البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

- هل الأدلة الشرعية توصل إلى العلم والقطع؟ أو غاية ما يطلب منها الوصول بالظن؟
- هل يجوز للمسلم العمل بالظن؟ أم يجب عليه تحصيل العلم واليقين والتحرز عن تجسّم العمل بالظن؟
- إذا أجزنا العمل بالظن، فهل ذلك جائز في كل باب وحين؟ أم يجوز في بعض الأبواب والمسائل دون غيرها؟

خطة البحث: تنتظم خطة البحث في: مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

فالمقدمة حوت: خطة البحث ومنهجه. ثم التمهيد وفيه: مطلبان عن حقيقة الإدراك ومراتبه.

ثم المبحث الأول: عن منشأ الظن ومكانته في الاستدلال الشرعي، تحدثت في مطالبه الستة عن حقيقة الظن واستعمالاته في الخطاب الشرعي، وعن أسباب ورود الظن على الأدلة السمعية، ثم أصلت مشروعية الاستدلال بالظن في الشريعة الإسلامية، وحررت محل النزاع وختمت ذلك بالترجيح.

وأما المبحث الثاني: فقد ذكرت فيه تطبيقات على القاعدة، قسمتها على مطلبين: الأول: تطبيقات أصولية، والثاني: تطبيقات فقهية.

ثم ختمت البحث بخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث: اتبعت المنهج الوصفي التحليلي النقدي الذي يقوم على عرض المسألة ووصفها، ومحاولة تحليل المشكلة وعرضها، ومن ثمَّ نقد الآراء الواردة فيها، وبيان القول الراجح بدليله.

نتائج البحث: ظهر بفضل الله وتوفيقه من خلال هذا البحث نتائج عديدة كان من أبرزها:

- يقصد بالتَّظَنِّي: الاستلال بالظن والاعتماد عليه والعمل بمقتضاه.
 - (الظن) في كلام العرب يتردد بين أصلين مختلفين هما: اليقين والشك، وبكليهما ورد الخطاب الشرعي.
 - الظَّنُّ في اصطلاح المتأخرين يقصد به: مَيْلُ النَّفْسِ بِسَبَبٍ إِلَى تَرْجِيحِ أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.
 - "الاستدلال بالظن" هو: تقرير الدليل الظني لإثبات أثره، إما بإثبات حكم شرعي أو نفيه.
 - الظن حجة في الشرع، عند جماهير العلماء، وهو الراجح الذي تؤيده الأدلة القطعية.
 - ذم الظن في النصوص الشرعية إنما يقصد به: ما وَرَدَ في مقام الشك والخرص والتخمين.
 - يصح الاستدلال بالظن في الفروع وكذا في أصول الدين العلمية والعملية.
- وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

المقدمة

الحمد لله الذي أنقذنا بنور العلم من ظلمات الجهالة، وهدانا بالاستبصار به عن الوقوع في عماية الضلالة، ونصب لنا من شريعة محمد أعلى علم وأوضح دلالة، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه الذين ساروا على هديه وسنته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فمنذ أكثر من عقد من الزمان وأنا أدرّس لطلاب الشريعة بجامعة أم القرى مادة القواعد الأصولية (تخريج الفروع على الأصول) في كتاب "القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من المسائل الفرعية" للإمام الجليل علي بن أحمد البعلي الحنبلي المعروف بابن اللحام (ت: ٨٠٣هـ)، واستفتح الكلام بشرح القاعدة الأولى^(١) من قواعد هذا الكتاب المملوء علماً، والتي عرّف فيها ابن اللحام الفقه، وعرّج على الخلاف الدائر

في وصفه بين العلم والظن، وأثار سؤالاً بقوله: "غالب الفقه مظنون لكونه مبنياً على العمومات، وأخبار الأحاد، والأقيسة، وغيرها من المظنونات فكيف يعبرون عنه بالعلم؟"، مُورِداً الجواب عن هذا الإشكال "بأنه لما كان المظنون يجب العمل به كما في المقطوع رجع إلى العلم بجامع وجوب العمل"، ثم ختم كلامه بقوله: "إذا تقرر هذا فيتفرع على العمل بالظن فروع كثيرة، ولم يطرد أصل أصحابنا في ذلك؛ ففي بعض الأماكن قالوا: يعمل بالظن. وفي بعضها قالوا: لا بد من اليقين. وطرده أبو العباس أصله، وقال: يعمل بالظن في عامة أمور الشرع. والله أعلم"، فما يكون منّي إلا بذل طاقتي في بيان ذلك بالشرح والتمثيل، والبسط والتحليل وفق ما يفرضه عليّ واجب التعليم، وتجليّة حُكم التَّظَنِّي (إعمال الظن في إثبات الأحكام) للأفهام بما يسمح به وقت التفهيم. غير أنني أجد في

"التنظني: دراسة أصولية تطبيقية عن الظن، منشأه

ومكانته في الاستدلال الشرعي"

سائلاً الله العليم القدير أن يرزقني التوفيق ويلهمني التحقيق ويسهم هذا البحث في إيضاح الصورة ويساعد في تجليتها؛ فيستتير به كاتبه وقارئه.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- ١- الأدلة الشرعية ليست على رتبة واحدة مما يستلزم معرفة رتبها وكيفية التعامل معها.
- ٢- أثر هذه القاعدة في الفقه الأمر الذي يدل على خطرها لكثرة المسائل التي تندرج تحتها.
- ٣- تعلق هذه القاعدة بمسائل الحياة اليومية من العبادات والمعاملات، والأفضية والمدائنات الأمر الذي يجعل الحاجة إليها قائمة عند العامة والخاصة.
- ٤- كثير من الخلاف في المسائل الأصولية (علمية أو عملية) يرجع إلى تحرير القول في العمل بالظن، وقد اشتهر قول الجمهور بأن الظني لا يصح الاستدلال به في الأصول، ولا ينهض لتخصيص أو نسخ أمام الدليل المعقول، ولا القطعي من المنقول. هذا وقد سبقني لدراسة موضع الظن والاحتجاج به، والتفريق بينه وبين القطع جهابذ أفذاذ، أذكر منهم على وجه الاختصار:

١- معالي الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري في بحث بعنوان: "القطع والظن عند الأصوليين، حقيقتهما وطرق استفادتهما، وأحكامهما"، وهو رسالة دكتوراه،

نفسى حاجة لتجلية الحقيقة بصورة أرق وتوضيحها بعبارة أدق، فاستخرت الله في كتابة هذا البحث لبيان مرتبة الظن في الشريعة الغراء، محاولاً إيضاح الحقيقة في عدم اطراد أصل الأصحاب - رحمات ربي عليهم - في العمل بالظن، طلباً لمعرفة سبيل الخلوص والنجاة فيها، خصوصاً أن مسألة العمل بالظن مما يحتاجه العامة قبل الخاصة، وترد على المسلم في كثير من شؤون معاشه ومعهده.

مشكلة البحث:

يظهر مما سبق أن هذا البحث - الذي بين يديك أخي القارئ - يهدف إلى حل تلك المشكلة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل الأدلة الشرعية توصل إلى العلم والقطع؟ أو غاية ما توصل إليه هو الظن؟
- ثم هل يجوز للمسلم العمل بالظن؟ أم يجب عليه تحصيل العلم واليقين والتحرز عن تجشم العمل بالظن؟
- وإذا أجزنا العمل بالظن، فهل ذلك جائز في كل باب وحين؟ أم يجوز في بعض الأبواب والمسائل دون غيرها؟

هذه التساؤلات تستلزم منا إجابات واضحة خصوصاً في هذا الزمان الذي كثرت فيه وسواس الجن والإنس، وتكالبت على المسلم فيه الشبهات.!

ورغبة مني في الإجابة على هذه الأسئلة أحببت المشاركة بهذا البحث وعنونت له بـ:

تُجَمَّلُهُ، وتُضَيَّفُ إِلَيْهِ مَا يَنْقُصُهُ، مِمَّا سَبَقَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي مَطْلَعِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ، سَائِلاً اللَّهَ أَنْ يَعِينَنِي عَلَيْهِ، وَيُرْشِدَنِي إِلَى تَحْصِيلِهِ.

خطة البحث

تتتظم خطة البحث في: مقدمة و تمهيد ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: وفيها خطة البحث ومنهجه، وبيان أهمية الموضوع.

التمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة الإدراك.

المطلب الثاني: مراتب الإدراك.

المبحث الأول: الظن منشأه ومكانته في الاستدلال الشرعي. وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة الظن.

المطلب الثاني: استعمالات الظن في الخطاب الشرعي.

المطلب الثالث: أسباب ورود الظن على الأدلة السمعية.

المطلب الرابع: مشروعية الاستدلال بالظن.

المطلب الخامس: تضيق الهوة بتحريم محل النزاع.

المطلب السادس: الترجيح.

المبحث الثاني: تطبيقات على القاعدة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تطبيقات أصولية.

المطلب الثاني: تطبيقات فقهية.

الخاتمة: وفيها ذكر أهم النتائج والتوصيات.

تناول فيها حقيقة القطع والظن، وطرائق تحصيلها، مع بيان أحكام القطعيات والظنيات.

٢- الدكتور/ محمد معاذ مصطفى الخن في بحث بعنوان: "القطعي والظني في الثبوت والدلالة عند الأصوليين"، وهو رسالة دكتوراه أيضاً، قريبة من سابقتها، غير أنها وفيما يخص بيان حكم العمل بالظن أكثر اختصاراً من التي قبلها.

٣- الدكتور/ سامي صلاحات في بحث بعنوان: "القطع والظن في الفكر الأصولي، دراسة في الأصول والفكر والممارسة"، وهذا البحث أيضاً رسالة دكتوراه، تناول فيها الباحث حقيقة القطع والظن، ثم مجالات القطع والظن في الأدلة، ثم معالم القطع والظن فتكلم عن التأويل، وتعارض المصلحة مع النص القطعي، والقطع في مقاصد الشريعة، وختم البحث بنموذجين للتطبيق: الإمامة العظمى والردة.

٤- الدكتور/ عبدالله بن سعد آل مغيرة، وبحثه بعنوان: "حجية الظن - دراسة تأصيلية تطبيقية"، وهو بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد الخامس والعشرون عام ١٤٣٣هـ، في مائة صفحة تقريباً، عرّج فيه على حجية الظن، وأفاض في بيان شروط الاحتجاج به، ثم ختم البحث بذكر تطبيقات تظهر أثر الخلاف في المسألة. وعلى ما جرت به العادة في البحث العلمي أحببت أن أرِدَ البحر بدلوي، وأستقي مما استقى منه القوم، ولست أزعم هنا أنني جئت بما لم يأت به الأوائل، بل مرادي تكميل هذا البناء بوضع لبنة فيه أحسب أنها سوف

منهج البحث

اتبعت المنهج الوصفي التحليلي النقدي الذي يقوم على عرض المسألة ووصفها، ومحاولة تحليل المشكلة وعرضها، ومن ثم نقد الآراء الواردة فيها، وبيان القول الراجح بدليله، وقد أسوق بعض الجزئيات مساق التقرير، إذ الخلاف فيها طويل شهير، مراعاة لما يتطلبه المقام من الاختصار، وما سبقني إليه أهل العلم والاقترار، مع تبسيط العبارة قدر المستطاع؛ لينال القبول ويعم به الانتفاع، هذا والله أسأل أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، كما أسأله تعالى أن يعيننا على فهم كتابه العزيز واتباع سنة نبيه ﷺ، وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا، وأن يجعل ذلك حجة لنا لا علينا، ويغفر لنا عمدنا وخطأنا، وأن يغفر لوالدينا ولِمَنْ عَلَّمَنَا أو تعلم مِنَّا إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

د. فيصل بن داود المعلم

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة أم القرى

مكة المكرمة - حرسها الله

التمهيد

المنتبغ لمادة (ظن) في كلام العرب يجد أنها لا ترجع في استعمالها إلى أصل واحد، بل تتردد بين أصليين مختلفين هما: اليقين والشك. وقد يطلق الظن على

الخرص والتخمين والرجم بالغيب، ولكي نعي تلك المعاني فإن ذلك يستلزم ضرب أمثلة على تلك الاستعمالات، وقبل ذلك الإحاطة بالإدراكات ورتبها، ولذا وجب التمهيد ببيان معنى الإدراك ومراتبه.

المطلب الأول: حقيقة الإدراك.

(الإدراك) اللَّحَاقُ، الدَّرْكُ والدَّرْكُ: اللَّحَاقُ والوصول إلى الشيء، يقال: مشى حتى أدركه وعاش حتى أدرك زمانه. و (أدركه) بَبَصَرِهِ أي رآه. وَرَجُلٌ دَرَاكَ أي: مُدْرِكٌ، كثير الإدراك، تقول: أدركته إدراكاً وَدَرَكًا، وفي الحديث: (لو قال إن شاء الله لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ). ويطلق الإدراك على الإحاطة بالشيء إحاطة كاملة؛ ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(١)، كما يطلق على حصول الصورة عند النفس الناطقة، فإذا تم تمثيل حقيقة الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي أو إثبات، سمّي ذلك الإدراك: تصوراً، ومع الحكم بأحدهما يسمى: تصديقاً.^(٢)

ولا يشك عاقل في أن مدارك الخلق ليست على حد سواء، بل قد يُدْرِكُ زيدٌ ما لا يدركه عمرو، وقد يكون إدراك عمرو لمسألة ما فوق إدراك زيد لها، ويقال لكل واحد منهما مُدْرِكٌ.

الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي، دار صادر [مادة: درك].
التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني، ضبطه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية. (ص ٤١).

(١) سورة الأنعام: الآية ١٠٣.

(٢) ينظر: مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسق الشيخ محمد، المكتبة العصرية، (مادة: درك/ص ١٠٤). لسان العرب، جمال

المطلب الثاني: مراتب الإدراك:

يمكن تقسيم الإدراك إلى مراتب بأحد اعتبارين، فهو بالنظر إلى وجوده أو عدم وجوده ينقسم إلى ثلاثة مراتب:

١. العلم: هو إدراك الشيء على ما هو عليه حقيقة.
٢. والجهل البسيط: وهو عدم الإدراك بالكلية.
٣. والجهل المركب: وهو إدراك الشيء على وجه يخالف ما هو عليه حقيقة.

ثم ينقسم باعتبار قوته في نفس المدرك وضعفه إلى مراتب:

- فأقواها اليقين - ويسمى العلم والقطع - : هو إدراك الشيء على ما هو عليه حقيقة إدراكاً جازماً دون معارضة.
- ويليه الظن: وهو إدراك الشيء مع احتمال ضِدٍّ مرجوح.
- فالشك: وهو إدراك الشيء مع احتمال ضِدٍّ مساوٍ له في القوة.
- وآخرها الوهم: وهو إدراك في الذهن مع احتمال ضِدٍّ راجح. (١)

فتبين من هذه القسمة العقلية أن مرتبة الشك دون مرتبة الظن، وأنهما دون العلم الذي هو اليقين والقطع، وأن كل مرتبة من هذه المراتب تُعدُّ ضدّاً للمراتب الأخرى؛ إذ لا يمكن أن تجتمع مرتبتان متتاليتان من

تلك المراتب في قلب عاقل في لحظة واحدة وحال واحدة، بل متى وجد أحدها زالت الأخرى قطعاً (٢)؛ إذ لا يتصور أن يستوي الاحتمالان في قلبك فتكون شاكاً وفي نفس اللحظة تكون ظاناً مُتَرَجِّحاً لديك أحد الاحتمالين على الآخر! فضلاً عن أن تبلغ رتبة اليقين في تلك الحال.

المبحث الأول

الظن : منشأه، ومكانته في الاستدلال الشرعي

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة الظن.

الظن مصدر للفعل ظَنَّ، وهو في لغة العرب يطلق على معانٍ مختلفة، قال ابن فارس: "ظن الظاء والنون أُصِيلَ صحيحٌ يدلُّ على معنيين مختلفين: يقين وشك، فأما اليقين فقولُ القائل: ظننتُ ظناً، أي أيقنتُ. قال الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا لِلَّهِ﴾ (٣) أراد، والله أعلم، يوقنون. والعربُ تقول ذلك وتعرفه، قال شاعرهم:

فقلت لهم: ظُنُّوا بِالْفَيْ مُدَجَّجٌ *** سراتهم في

الفارسيّ المُسَرَّدِ

أراد: أيقنوا. وهو في القرآن كثير. ومن هذا الباب مَظِنَّة الشيء: وهو مَعْلَمُه ومكانُه. ويقولون: هو مَظِنَّةٌ لكذا، قال النَّابِغَةُ:

فإنَّ مَظِنَّةَ الْجَهْلِ الشَّبَابُ

أم البراهين، محمد بن أحمد الدسوقي المالكي، ضبط نصها: عبداللطيف حسن عبدالرحمن، دار الكتب العلمية (ص: ١٦٤). مصطلحات في

كتب العقائد، د. محمد إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، (ص: ١٤١).

(٣) سورة البقرة: جزء من آية ٢٤٩.

(١) ينظر: شرح ثلاثة الأصول، محمد الصالح العثيمين، دار الثريا للنشر ط٤٢٤هـ.

(٢) مع إمكان أن يرتفعاً، فيخلو القلب منهما فيكون جاهلاً أو واهماً مثلاً، وهذا هو الصِّدُّ. لمزيد حول معنى الضدين ينظر: حاشية الدسوقي على

وأما في اصطلاح الأصوليين:

سبق تعريف الظن بأنه: إدراك الشيء مع احتمال ضِدِّ مرجوح. وهذا عند أهل الكلام، وأذكر هنا أشهر ما عرّفه به الأصوليون:

فقد قال أبو الحسين البصري: "فإن قيل بينوا ما العلم وما الظن الصحيح كما بينتم ما الدلالة وما الأمانة؛ لأن جميع ذلك قد دخل في تفسير طرق الفقه، ولأن معرفة الفرق بين الدلالة والأمانة مفترق إنيها في أصول الفقه لأن بعضها أدلة وبعضها أمانة. قيل: أما العلم فهو: الاعتقاد المقتضي لسكون النفس إلى أن معتقده على ما اعتقده عليه. وأما الظن فهو: تغليب بالقلب لأحد مجوزين ظاهري التجويز. وأما النظر فهو: الفكر، ولك أن تقول هو الاستدلال. والاستدلال هو: ترتيب اعتقادات أو ظنون ليتوصل بها إلى الوقوف على الشيء باعتقاد أو ظن. وأما النظر الصحيح فهو: ترتيب للعلوم أو للظنون بحسب العقل ليتوصل بها إلى علم أو ظن".^(٤)

وقال القاضي أبو يعلى: "والظن: تجويز أمرين أحدهما أقوى من الآخر"^(٥).

والأصل الآخر: الشك، يقال ظننت الشيء، إذا لم تتيقنه، ومن ذلك الظنة: التهمة. والظنين: المتهم. ويقال اظنني فلان. قال الشاعر:

ولا كل من يظنني أنا مُعتَب *** ولا كل ما يروى علي أقول

والظنون: السبب الظن. والتظني: إعمال الظن. وأصل التظني التظن. ويقولون: سُوت به ظناً وأسأت به الظن، يدخلون الألف إذا جاؤوا بالالف واللام. والظنون: البئر لا يدرى أفيها ماء أم لا. قال:

ما جعل الجدّ الظنون الذي *** جُنب صوب اللجب الماطر

والذين الظنون: الذي لا يدرى أيقضى أم لا. والباب كله واحد"^(١).

وقال في مختار الصحاح: "ظ ن ن: الظن العلم دون يقين أو بمعناه، وبابه: ردّ، وتقول ظننتك زيداً وظننتك زيداً إياك؛ تضع الضمير المنفصل موضع المتصل. والظنين المتهم، والظنة التهمة يقال منه أظنه،... ومظنة الشيء: موضعه ومألفه الذي يُظن كونه فيه، والجمع المِظان"^(٢).

وقال ابن منظور: "ظنن: المحكم: الظن شكّ ويقين إلا أنه ليس بيقين عيان، إنما هو يقين تدبّر، فأما يقين العيان فلا يقال فيه إلا علم، وهو يكون اسماً ومصدراً، وجمع الظن الذي هو الاسم ظنون"^(٣).

(٣) لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار صادر (٢٧٢/١٣).

(٤) المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي أبو الحسين البصري المعتزلي، دار الكتب العلمية (٦/١).

(٥) العدة في أصول الفقه (٨٣/١).

(١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس القزويني، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر (٤٦٢/٣).

(٢) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية (ص: ٤٠٧).

الآخر. غير أن هذا الاصطلاح الحادث لا يصح استعماله في فهم الخطاب الشرعي المتقدم عليه، إلا بعد التأكد من ملائمته لمقصود الشارع. والمتتبع لهذا اللفظ في التنزيل العزيز يجد استعمال الظن قد ورد على أحد مقامين:

المقام الأول: الإدراك الجازم القاطع، ومن ذلك:

قوله تبارك وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّقْصَدُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رُجْعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]

وقوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّقْصَدُوا اللَّهَ كَم مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]

وقوله: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ [الكهف: ٥٣]

المقام الثاني: الشك والخرص والتخمين، ومن ذلك:
قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كُذَّابًا﴾ [غافر: ٣٧]

وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَتَقِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]

وقوله: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]

وقوله عز شأنه: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]

وقال موفق الدين ابن قدامة: "الوهم: ميل النفس من غير سبب، والظن: ميلها بسبب" (١)

وقال الآمدي: "وَأَمَّا الظَّنُّ: فَعِبَارَةٌ عَنْ تَرْجِيحِ أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ فِي النَّفْسِ عَلَى الْآخَرَةِ مِنْ غَيْرِ الْقَطْعِ" (٢). وقال القرافي: "الظن: اسم للاحتمال الراجح، والوهم للاحتمال المرجوح" (٣).

وقال الطوفي: "وَالظَّنُّ حُكْمٌ رَاجِحٌ غَيْرُ جَازِمٍ" (٤). وقال الزركشي: "الظَّنُّ هُوَ الْإِعْتِقَادُ الرَّاجِحُ مِنْ اعْتِقَادَيِ الطَّرَفَيْنِ" (٥).

ولعل ما ذكر فيه الغنية عن غيره، ويظهر منه توافق الأصوليين على هذا المعنى الاصطلاحي للظن، ولا حاجة للخوض في الترجيح بين العبارات الكاشفة عن حقيقة الظن، وهل هو اسم لما في داخل النفس من الإدراك، أو هو اسم يطلق على الحكم الذي يقع في الخارج؛ لأن الثاني فرع عن الأول، ولا يعلم الأول إلا بتصريح صاحبه بالثاني.

وعليه فيمكن تعريف الظن بأنه: ميل النفس بسبب إلى ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر.

المطلب الثاني: استعمالات الظن في الخطاب الشرعي.

تقدم أن الظن في اللسان يطلق على معانٍ متضادة، وأن الاصطلاح قد استقر على أحدها، فمتى ورد أريد به: ميل النفس بسبب إلى ترجيح أحد الاحتمالين على

(١) روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٢٢٠)

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ١٢)

(٣) شرح تنقيح الفصول (ص: ٦٣)

(٤) شرح مختصر الروضة (١/ ١٦١)

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٥٧)

الله عز وجل جاء للدلالة على الإدراك المستند إلى دليل، وإن كانت الحالة محتملة ولم يكن المدرك قاطعاً بما ترجح عنده، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾^(٢)، فلم يقل تبارك وتعالى {فإن ظننتموهن} مع أن العلم في مثل هذا متعذر؛ إذ الإيمان محله القلب ولا سبيل إلى الجزم بإيمانهن والقطع بحصوله منهن.

فهل يصح إطلاق العلم على الظن، كما يطلق الظن على العلم ويكون اللفظان مترادفان لغة؟ أو ثمت فرق بين اللفظين؟

يقول ابن سيده في تعريف الظن: "الظنُّ شكٌّ ويَقِينٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بَيَقِينٍ عَيَانٍ، إِنَّمَا هُوَ يَقِينٌ تَدَبُّرٌ، فَأَمَّا يَقِينُ الْعَيَانِ فَلَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا عِلْمٌ".^(٣) وهو مما يمكن أن يزِيل شيئاً من هذا الإشكال.

لكن يرد على هذا قوله تبارك وتعالى: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾^(٤)، فسماه ظناً مع أنه يقين حاصل عن عيان ومشاهدة!

ومن أحسن ما يقال جواباً عن هذا الإيراد ما ذكره أهل البلاغة من مراعاة **النظير** لما فيه تناسب، كأن يكون اللفظ مشتركاً بين معنيين: أَحَدُهُمَا يُنَاسِبُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعَانِي إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ، وَالْآخَرُ لَا يَنَاسِبُ وَهُوَ الْمَرَادُ، فيذكر المناسب^(٥). ووجهه هنا أن

وقوله: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣]

وقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]

وقوله: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

فيظهر من هذا الاستعراض أن الظن في كتاب الله العزيز يأتي للدلالة على ما يوجب العمل، ويأتي - أيضاً - ويراد به: الإدراك الذي حقه الإهمال والاطراح وعدم العمل به.^(١) ويمكن القول بأن ضابط استعمال الظن في المقام الثاني - الذي حقه الاطراح والإهمال - هو: كل ظن لا يستند إلى دليل، ثم لا يخلو حال صاحبه من أن يكون قد بناه على توهمٍ وخرص ورجم بالغيب، أو يكون من رتبة الشك التي يستوي فيها الطرفان فرجح أحدهما بدون مرجح؛ مما جعله مستحجاً للذم على ذلك.

وقد يطلق أحيانا على الظن المعتبر المستند إلى دليل: "علم"؛ كونه موجباً للعمل مثله على حدٍ سواء، وقد ورد هذا في استعمال القرآن، حيث نجد العلم في كتاب

(٣) المحكم المحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٨/١٠).

(٤) سورة الكهف: الآية ٥٣.

(٥) ينظر: البلاغة العربية، عبد الرحمن خبّكة الميداني (ص: ٣٨٢)، دار القلم.

(١) نقل ذلك القرطبي في تفسيره عن الأنباري، ينظر: الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة.

(٢) سورة الممتحنة: جزء من الآية ١٠.

الضمان؛ كون الشبهة التي يثيرها المرجفون أكثر ما تكون على الأدلة السمعية، وكونها أشرفهما، وهي الأصل في إثبات الأحكام الشرعية.

قال ابن حزم - رحمه الله - : "واعلم أنه لا فرق فيما تصح به الأحكام الشرعية وبين ما تصح به القضايا الطبيعية في مراتب البرهان الذي قدمنا؛ بل الخطأ في الشرائع أضر وأشد فسادا في الدنيا، وأردء عاقبة في الأخرى، وأحق بالنظر فيه والاحتياط بتصحيحه، وأولى بترك المسامحة وأحظى بتحري الصواب، وأن لا يُقدم فيها إلا على ما أوجبه مقدمات موجودة عن مثلها إلى أن تبلغ أوائل العقل والحس، وبالله تعالى التوفيق" (٤) وهي - أعني الأدلة السمعية - عند النظر والتدقيق نجد الظن يتطرق إليها من جهتين: جهة الثبوت، وجهة الدلالة.

فأما جهة الثبوت فإن الظن يتطرق إلى ما كان طريقه الأحاد دون ما كان متواتراً، إذ الأخير يفيد القطع واليقين ويوجب العلم عند المؤمنين. فبقي الحديث عن ما كان طريقه أخبار الآحاد، حيث لا تفيد إلا الظن كما دلّ على ذلك دليل العقل القاطع بأننا لا نصيّق كل خبر نسمعه؛ إذ لو صدقنا - مع تقدير تعارض الخبرين - للزم منه تصديق الضدين وهو محال. (٥)

المشركين كانوا في الدنيا يستعملون كلمة الظن لإنكار البعث، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنْظَرُ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ﴾ (١) فناسب أن يُذكرهم بذلك، فسمى العلم الذي هو إدراك جازم ناتج عن مشاهدة: ظناً؛ مراعاة للنظير، وتقريباً لهم. ومن نظائر ذلك في القرآن قوله تبارك وتعالى في ذكر ما يقال للمجرمين يوم الدين: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ (٢) مراعاة لنظير لفظهم في الدنيا عن رسالة محمد ﷺ وإنذاره لهم بيوم البعث والجزاء حين وصفوه بالسحر كما في قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ، لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرَأُ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصِرُونَ﴾ (٣).

والحاصل أن العلم هو: اليقين الحاصل عن مشاهدة، ومتى أطلق الظن في مقام اليقين كان المقصود به: يقين التدبّر، لا يقين العيان والمشاهدة، كما أن العلم متى أطلق في مقام الظن والترجيح الغالب فإنه على خلاف الأصل، ولمناسبة ظاهرة. والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: أسباب ورود الظن على الأدلة السمعية.

وخصصنا الحديث عن السمعية دون العقلية رغم أن العقلية يتطرق إليها الظن ويرد عليها مورد الماء على

(١) سورة الجاثية: الآية ٣٢.

(٢) سورة الطور: الآية ١٥.

(٣) سورة الأنبياء: الآيتان ٢-٣، وينظر: تفسير التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس

(٤) رسائل ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد ابن حزم الظاهري، تحقيق:

إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (٣٠٨/٤).

(٥) المستصفى، أبو حامد محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبدالسلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية (١١٦/١).

الاستغراق"، فهذا مأخذه من الوضع ومرجع الترجيح فيه أدلة اللغة واستعمالات اللسان.

المسلك الثاني: دلالة اللفظ على المعنى لا من جهة الوضع بل من جهة استنباط مدلوله وفهم المجتهد لمقصود الشارع من ذلك اللفظ، وذلك أن اللفظ قد يعرف معناه من حيث الوضع ويكون راجحاً إلا أنه عند ترتيب الحكم يردُّ عليه ما يسبب التردد في معناه كاختلافهم في دلالة الأمر على الوجوب بعد اتفاقهم على أنه دال على الطلب، واختلافهم في صحة الاستدلال باللفظ العام بعد دخول التخصيص عليه، فهذا المسلك يغذي الظن ويضعف الوثوق في دلالة اللفظ. وهذا باب واسع يدخل كافة الأدلة الشرعية؛ فإنك لن تصل إلى معرفة دلائل الأدلة كالتقياس والاستصحاب والاستحسان والاستصلاح إلا بعد اجتهد ونظر لا يخلو من ورود الظن عليه، ومن هنا كان تعريف بعضهم للاجتهاد بأنه: "استقراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية..."^(١)، وهو وإن لم يكن مرضياً إلا أنه يشعر بمنزلة الظن وأثره في الأدلة.

وبهذا يظهر خطر هذا الموضوع وعظيم أثره، فنجد من أنكر الاستدلال بالأدلة السمعية؛ بناء على أنها لا يمكن أن تفيد القطع، وأنها لا تفيد إلا الظن، والظن

لكن ربما احتفت قرائن بخبر الواحد فأفاد العلم، وهو مما يؤيده دليل العقل والمشاهدة، على أن بعض السابقين الأولين من العلماء الربانيين قد أثر عنهم أن خبر الواحد يفيد العلم مطلقاً، فحملة بعضهم على ما احتفت به القرائن، وزدَّ البعض الآخر إلى غير ذلك مما يوافق مسلك أهل الظاهر في المسألة.^(١)

فبقي النظر من الجهة الأخرى وهي جهة الدلالة ولورود الظن على دلالة الأدلة مسلکان: مسلك يرد عليها من ناحية الوضع، وآخر يرد من جهة فهم مقصود المتكلم.

فأما الأول: فإننا نعلم أن الأسماء إنما وضعها واضع اللغة للدلالة على معانٍ معيّنة، غير أن اللفظ الواحد قد يفهم منه معنى لا غير؛ كالنص في العدد ونحوه، فهذا لا مورد للظن عليه، بل هو مفيد لمعناه على وجه القطع. وقد يفهم من اللفظ أكثر من معنى لأسباب ترجع إلى الاشتراك والمجاز والإضمار وغيرها... فمتى استوت تلك المعاني لدى السامع وتعادلت لم يكن حينها للقطع موطن، بل اللفظ أضعف من إفادة دلالة ظنية والحالة هذه. فإن ترجَّح أحد تلك المعاني بوضع أو عرف أو قرينة كان دالاً على سبيل الظن؛ ومن هذا ما يتناوله الأصوليون في كثير من الأدلة؛ كقولهم: "الأمر يُدُلُّ على الطلب" و "العام يُدُلُّ على

(١) (١٢٢/١-١٢٣)، المسودة لآل تيمية (٢٢٣/١). وسيأتي مزيد كلام عنه في ص: ١٦.

(٢) هذا تعريف الأمدي، وتبعه في ذلك ابن الحاجب والسعد التفتازاني والشوكاني وابن بدان وغيرهم، ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تحقيق: عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي-بيروت (١١٦/١).

(١) روي ذلك عن الإمام أحمد، وهو مذهب طائفة من المحدثين وأهل الظاهر، ونقل عن بعض المالكية، وانتصر له ابن حزم الظاهري، ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر (٣٠٤/١)، الأحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد ابن حزم الظاهري، تحقيق: أحمد شاکر

عندهم لا يجوز العمل به على ما سيأتي. قال القرافي: "منهم من أنكره (أي أنكر إفادة الخطاب القطع)؛ وقال: إن الاستدلال بالأدلة اللفظية مبني على مقدمات ظنية والمبني على المقدمات الظنية ظني؛ فالاستدلال بالخطاب لا يفيد إلا الظن: وإنما قلنا: إنه مبني على مقدمات ظنية؛ لأنه مبني على نقل اللغات، ونقل النحو والتصريف، وعدم الاشتراك، والمجاز، والنقل، والإضمار، والتخصيص، والتقديم والتأخير، والناسخ، والمعارض، وكل ذلك أمور ظنية".^(١)

وهذا يشعرك بما يؤول إليه هذا المذهب، وأنت ستجد من يبطل كثيراً مما ذكرته لك سابقاً على أنه قطعيّ سالم من موارد الظن كالنصوص التي لا تحتل إلا معنى واحداً لا غير الثابتة بالتواتر، فيتجرؤون على إبطال الاستدلال بها بدعوى احتمالية ورود النسخ عليها، أو ورود معارضٍ عقلي يفرضه المخالف ليقسط الاستدلال بتلك النصوص.^(٢)

وقد قدمت سبب تخصيص الحديث هنا عن الأدلة السمعية دون العقلية كونها الأصل في إثبات الأحكام الشرعية التي هي الفقه، فأكثر أدلته ظنية - إما من جهة الثبوت أو من جهة الدلالة - فكان أن اتخذ بعضهم ذلك مطعناً يهونون به من أمر الفقه الذي هو معرفة أحكام الأفعال حتى يجعلوه من باب الظنون لا

العلوم، ويعظمون أمر الكلام الذي يسمونه أصول الدين حتى يجعلون مسائله قطعية، بل تجد كثيراً من الأصوليين عند بحثه حجية أخبار الآحاد والقياس والعمومات والظواهر وغيرها من الأصول يوردها مورد الضعف ويسلك بها مسلك الوهم والشك باعتبار أنها ظنية لا قطعية، حتى استكثروا عليها كلمة الفقه وقالوا إنما سميت بذلك تجوّزاً، ف الظنّون عندهم "ليست فقهاً، وإئتماً الفقه: العلم بوجوب العمل عند قيام الظنون"^(٣)، في حين نجد هؤلاء قد يحتج بعضهم بأدلة عقلية يراها قطعية ويعتقد بأنها حجة ودليلاً وبرهاناً وتكون في حقيقتها شبهات فاسدة مركبة من ألفاظ مجملة ومعان متشابهة لم يميز بين حقها وباطلها.^(٤) وهنا تعين علينا الحديث عن مشروعية الاستدلال بالظن:

المطلب الرابع: مشروعية الاستدلال بالظن.

يحسن بيان المراد من الاستدلال بالظن قبل الحديث عن حكمه ومشروعيته، وهذا يتطلب بيان معنى الاستدلال.

والاستدلال: استفعال من الدليل، قال التهانوي: "الاستدلال في اللغة: طلب الدليل"^(٥)، وفي التعريفات:

(١) نفائس الأصول في شرح المحصول (٣/ ١٠٦٥)، وينظر أيضاً:

البحر المحيط في أصول الفقه (١٢٥/٣ - ١٢٦)

(٢) لمزيد منا التفصيل حول هذه المسألة ينظر: رسالة ماجستير بعنوان: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد دراسة لما في الصحيحين، تأليف: عيسى بن محسن النعمي، وهي رسالة نفيسة طبعت في دار المنهاج.

(٣) شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق د. عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة (١٥٩/١ - ١٦٠)

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: محمد بن قاسم وابنه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (٦٨/١٣)

(٥) كشف اصطلاح الفنون والعلوم (١٥١/١).

إذا عرفت ذلك فسوف أسوق لك الآن أقوال العلماء في مشروعية الاستدلال بالظن، ومدى إمكان اعتبار الدليل الظني حجة تُبنى عليه الأحكام. وملخص ذلك يرجع إلى قولين اثنين: (٣)

القول الأول: الظن حجة في الشرع، وهو مذهب جماهير العلماء.

وحكى كثيرون الإجماع على ذلك بإطلاقه. فضلا عن ما حُكي من إجماع على حجية بعض الأدلة الظنية على أفرادها؛ كالإجماع على حجية أخبار الآحاد، وعلى حجية القياس الظني، وعلى وجوب العمل بالراجح من الدليلين المتعارضين. (٤)

ودونك بعض نصوصهم التي تدل على ذلك بجلاء: قال نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي الحنفي: "وغلبة الظن في الشرع توجب العمل" (٥)

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي: "الظن طريق للحكم إذا كان عن أمانة مقتضية للظن ولهذا يجب العمل بخبر الواحد" (٦).

وقال الآمدي: "الظن واجب الاتباع في الشرع" (٧).

"هو تقرير الدليل لإثبات المدلول" (١). وقيل: هو تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر... وهو في عرف أهل العلم: تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو بالعكس.

والدليل في اللغة: المرشد الدال إلى المطلوب، فهو فاعل بمعنى فاعل، مُبالغة ك (عالم) و (عليم) و (قادر) و (قدير)، ويطلق ويراد به العلامة المنصوبة لمعرفة المدلول، ومنه سمي الدخان دليلا على النار. واسم الدليل يقع على كل ما يعرف به المدلول، حسيّا كان أو غير حسيّ، قطعيا كان أو غير قطعي، حتى سمي الحسّ والعقل والنص والقياس وخبر الواحد وظواهر النصوص كلها أدلة.

والدلالة: كون الشيء بحيث يُفيد الغير علما أو ظنا، وهي مصدر كالكتابة والإمارة، وقد يسمي الدليل دلالة تسمية للشيء بمصدره.

والدليل عند الأصوليين: هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري. (٢)

والمقصود بقولنا "الاستدلال بالظن" هو: تقرير الدليل الظني لإثبات أثره. وهو (أي الأثر المطلوب هنا) إما إثبات حكم شرعي أو نفيه.

(١) التعريفات، للرجزاني ص: ١٧.

(٢) ينظر: الكليات، للكنوي ص: ٤٣٩-٤٤٢.

(٣) إذا أردت مزيداً من البيان والتفصيل فانظر في الرسائل العلمية والأبحاث التي ذكرتها لك في مقدمتي فيها ما يغنيك بإذن الله.

(٤) ممن حكى الإجماع على حجية الظن: الجويني والغزالي والسرخسي والرازي وابن تيمية والزركشي وابن الهمام، ينظر: الإبهاج (٣٩/١)، المعتمد (٥٩١/٢)، أحكام الفصول (ص: ٣٣٨-٣٣٣)، أصول السرخسي (١٤١/٢)، البرهان (١/٣٨٩)، (٧٤١ و ٥٠٢/٢)، التحبير شرح التحرير (١٨٢٨/٤، ١٨٣٣)، و (٤١٤٣/٨، ٤١٤٥)، التقرير والتحرير (٣٥٩/٢، ٣٦٥)، التلويح على التوضيح (١١٩/٢) التمهيد

لأبي الخطاب (٣٨٥/٣)، تيسير التحرير (١٢/١، ٧٩/٣)، الذخيرة للقرافي (١٥٢/١)، رفع الحاجب (٥٠٧/١)، شرح العمدة (٣٢٣/١)، شرح اللمع (٥٩٠/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص: ٣٨٥، ٤٢٠)، شفاء الغليل (ص: ٢٠٢)، قواطع الأدلة (٤٢/٤)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٦٢/٢)، كشف الأسرار (١٣٢/٤)، نهاية الوصول (٣٦٥/٨)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٢٤٤/٢)، إرشاد الفحول (٤٦٠/١).

(٥) أصول الجصاص (ص: ٣٣٨).

(٦) العدة (٨٣/١).

(٧) الإحكام (٣١٧/٣).

وقال شيخ الإسلام: "وأما الظاهر - وهو ما كانت دلالاته ظنيّة - فهذا يجب العمل به في الأحكام الشرعية باتفاق العلماء المعترين".^(١)

وقال الشاطبي: "العمل بالظن على الجملة ثابت في تفاصيل الشريعة"^(٢).

وقال ابن القيم: "وليس المطلوب إلا الظن الغالب والعمل به متعين"^(٣).

وقال الزركشي "الإجماع انعقد على وجوب العمل بالظن"^(٤).

وقال الصنعاني: "وأما الظن الذي بمعنى الطرف الراجح فهو متعبد به قطعاً، بل أكثر الأحكام الشرعية دائرة عليه"^(٥).

القول الثاني: الظن ليس حجة في الشرع، ولا يجوز العمل به.

وهو مذهب الظاهرية وبعض المتكلمين، ومقتضى مذهب من أنكر حجية خبر الواحد أو القياس كالنظام وطائفة من المعتزلة، وقالوا: لا يثبت شيء من الأحكام بدليل ظني، إذ لا مجال للظن في الأحكام^(٦). وعبارة ابن حزم في المحلى: "ولا يحل الحكم بالظن"^(٧). وقال

في الإحكام: "الظن باطل بنص حكم النبي ﷺ بأنه أكذب الحديث، وبنص قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، فالظن بنص القرآن ليس حقاً، فإذا ليس حقاً فهو باطل"^(٨).

واستدل أصحاب هذا المذهب بأدلة من المنقول

والمعقول، أبرزها ما يلي:

أولاً: الأدلة النقلية:

أوردوا آيات كثيرة تنهى عن القول في الدين بغير علم، منها:

• قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى دَافُوا بِأَسْنَأُ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فذمهم على اتباع الظن، وطالبهم إظهار العلم وهو الحجة المعتبرة والدليل دون غيره.

• قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا

والتوضيح على التنقيح ٣٢/١، والتلويح على التوضيح ٣٢/١،

١١١/٢، والاعتصام ٣١/٢، والقواعد للمقري ٢٩٤/١-٢٩٥،

والقواعد والفوائد الأصولية ص: ٤، وشرح الكوكب المنير ١٥٢/٤،

وشرح الزرقاني ٣٣١/٤، وإجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني

١٠٤/١، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٢١٠/١، وشرح المنهج المنتخب

إلى قواعد المذهب ص: ٥٨٤، وفواتح الرحموت ١٩/٢، وحاشية

العتار على المحلى ١٥٩/٢، وحاشية ابن عابدين ٣٨٦/٢.

(٦) ينظر: شرح مختصر الروضة، للطوفي (٦٠٣/٣).

(٧) (٧١/١).

(٨) (٥٢٢/٢-٥٢٣).

(١) مجموع الفتاوى (٢٥٩/٢٠).

(٢) الموافقات (٢٦/٢).

(٣) إعلام الموقعين (٤٨٨/٤).

(٤) البحر المحيط (١٣١/٦).

(٥) حاشية الصنعاني على المحلى لابن حزم ٧١/١ هامش (١)، وينظر

أيضاً: أصول الجصاص ٢٤٣/٢٠١١٦/١، وشرح العمدة ٣٧٩/١،

وشرح للعمدة ١٥٨/١، والبرهان ٤٩٣/٢، ٥١٠، ٥١٧، ٧٩٦، ٧٩٦،

والمحصول لابن العربي ص ١٢١، وتقويم الأدلة ص: ١٨، والوصول

إلى الأصول لابن برهان ٢٤١/١، والمحصول للرازي ٦٠٨/٤،

ومجموع الفتاوى ٣٧١/٤، والجامع لأحكام القرآن ٢١٧/١٦، وزاد

المعاد ٥٧٣/٥، وإغاثة اللهفان ٦٥/٢، ورفع الحاجب ٣٣٤، ٤١٩/٣.

قالوا: نمنع ما ذكرتم من أن المراد بالعلم في الآيات التي تأمر به وتنهى عما سواه: العلم الذي اصلحتم عليه، وهو الإدراك الجازم القاطع، بل المراد بذلك: كل علم يصح به العمل فيشمل ذلك الظن، لما تقدم بيانه من أن العلم في لغة القرآن ولغة العرب يطلق ويراد به الظن بمعناه الذي استقرَّ عليه الاصطلاح، وهو: ميل النفس بسبب إلى ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر. وكذا النهي عن اتباع الظن فإنه محمول على الشك، وتقدم أنه أحد معانيه التي يأتي لها في اللغة والشرع. (٤)

وإنما قلنا بذلك لما تقرر من أن الاصطلاح المتأخر لا يصح جعله حاكماً على التنزيل والخطاب المتقدم عليه، بل يجب فهم الخطاب الشرعي بلغة عصر التنزيل، ولقيام الأدلة القاطعة على وجوب العمل بالظن في مواضع من الشريعة. (٥)

والظن المذموم في الآيات محمول على ما لا يستند إلى دليل، أو على ما كان مستنداً إلى حدس وتخمين، أو على ما لم ينضبط بضوابط الشرع. (٦)

وكذا النهي في الحديث المذكور ليس المراد به الظن على ما اصطلح عليه من الترجيح بمرجح صحيح؛ فإن ذلك مما تناط به الأحكام الشرعية غالباً، وقد أطبق

تَعْلَمُونَ ﴿[الأعراف: ٣٣]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] ونحوه قوله تعالى في [سورة الأنعام: ١٤٣]: ﴿تَبَيَّنِي بَعْلَمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. فهذا صريح في تحريم القول على الله بغير علم، حيث نهى ﷺ عن اقتفاء واتباع غير العلم، فدل على وجوب ترك الظن والشك وكل ما كان دون العلم.

• قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨] فذمهم لاتباعهم الظن، مما دلَّ على تحريم اتباع الظن، وأنه لا يعتبر دليلاً يدل على الحق ويرشد إليه. ونظائر هذا في القرآن كثيرة جداً. (١)

كما أوردوا أدلة من السنة النبوية، منها:

• قوله ﷺ: (إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث...) (٢). وجه الدلالة: أنه ﷺ حذر من الظن، ووصفه بأنه أكذب الحديث، ومثل هذا لا يجوز الاعتماد عليه في الشرع ولا في غيره. (٣)

وقد أجاب الجمهور عن أدلة هؤلاء بجوابين (منعاً وتسليماً):

الجواب الأول: بالمنع

(٣) المحلى (٧١/١)، الأحكام لابن حزم (٥٢٢/٢)، فتح الباري (٤٩٦/١٠).

(٤) ينظر: ص: ٧-٨ من هذا البحث.

(٥) ينظر: حاشية الصنعاني على المحلى (٧١/١).

(٦) ينظر: العدة (٨٧٤/٣)، الواضح لابن عقيل (٣٨٢/٤)، شرح للمع (٧٧٩/٢)، البرهان (٣٩١/١).

(١) انظر: أصول الجصاص (٥٥٥/١)، المعتمد (٦٠٤/٢، ٦٠٥)، والعدة (٨٧٣/٣)، شرح للمع (٦٠٠/٢)، إحكام الفصول (ص: ٣٤٠)، البرهان (٤٩٦/٢)، قواطع الأدلة (٢٦٨، ٢٦٩/٢)، الواضح لابن عقيل (٣٨٢/٤)، الوصول إلى الأصول (١٧١/٢)، ميزان الأصول (ص: ٤٤٩، ٥٥٧)، الإحكام للآمدي (٥٠/٤)، مجموع الفتاوى (١١٠/١٣)، رفع الحاجب (٥١٦/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، برقم: ٦٠٦٤، ٦٠٦٦.

شُرَّاحُ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا، وَإِنْ اختلفت بعد ذلك عباراتهم في تفسير الظن المنهي عنه هنا، فقليل: هو التهمة التي لا بينة عليها، وقيل: هو ما يقع في القلب بغير دليل أو أمانة، وقيل: سوء الظن بالمسلمين^(١).

ثم لا نسلم بأن الاستدلال بالظن الغالب: قول في الدين بغير علم، بل هو معلوم لنا نقطع بأنه دليل صحيح لما عرفنا من أدلة يوجب مجموعها العلم؛ من سُسِنِ متواتر قولية وفعليه، وإجماع الصحابة رضوان الله عليه أجمعين^(٢).

ومن بديع صنع الله سبحانه وتعالى في إظهار الحق أنك تجد في كلام المخالف ما يُرَدُّ به عليه، فهذا ابن حزم الظاهري (رحمه الله) - وهو ممن تَرَعَّم سَدَّ باب الظنون، غير أنه ذهب مذهباً أنكره مَنْ يوافق القول في إبطال العمل بالظن ألا وهو إفادة خبر الواحد للعلم - يقول (غفر الله له) مقررّاً أصله من أن الاستدلال بخبر الواحد وبشهادة الشاهد استدلال بالعلم لا بالظن: "الحكم بخبر الواحد في الأحكام وبشهادة الشاهدين حق برهاني ضروري نقطع على غيبه؛ وأما الجزئيات من ذلك، فلا ندري أموافقة هي التي تيقنا أنه حق أو لا، وهذا من تقصيرنا عن علم الغيب. إلا أننا متحققون بلا شك في الحكم بذلك، ثم كل قضية منها إما حق

وإما باطل في ذاتها لا بد من ذلك، ولم ندع علم كل حق وعلم كل باطل، بل كثير من الأمور يخفى علينا الحكم فيها وهي في ذاتها إما حق وإما باطل".^(٣) علّق ابن رشد بعد أن ذكر طريقة ابن حزم هذه قائلاً: "وهي طريقة جيدة مبنية على أصول أهل الكلام الفقهي".^(٤)

فأنت تلحظ هنا أن العلم والقطع الذي يستدل به ويُرجع المسألة إليه إنما هو في إثبات أصل الاستدلال بخبر الواحد، وهو ذات ما نستدل به على وجوب العمل بالظن. وأنهم يقولون بأن الجزئيات لا سبيل إلى القطع فيها، بل غايتهم في تحصيل حكمها هو الظن الراجح كما في قوله "وأما الجزئيات فلا ندري أموافقة هي التي تيقنا أنه حق أو لا" وقد أخذ ابن السبكي - رحمه الله - من هذا أن الخلاف لفظي فقال: "اختار جماعة أن الفقه هو العلم أو الظن، والإنصاف أنهما مقامان: اعتقاد كون الحكم عند الله كذا لا يمكن دعوى القطع فيه، واعتقاد وجوب العمل بما ظنه من ذلك دعوى القطع فيه ممكنة. والفقهاء نظروا للأول والأصوليون نظروا للثاني ولا مشاحة في الاصطلاح ولم يتوارد اختلافهما على شيء واحد".^(٥)

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله - "الاجتهاد في "تحقيق المناط" مما اتفق المسلمون

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم (١١٨/١٦)، الجامع

لأحكام القرآن (٢١٧/١٦، ٢١٨)، فتح الباري (٤٩٦/١٠)،

٤٩٧)، عمدة القاري (١٣٦/٢٢)، شرح الزرقاني (٣٣١/٤)،

٣٣٢)، سبل السلام (٦٦٤/٢-٦٦٥).

(٢) ينظر: أصول الجصاص (٥٥٦/١)، المعتمد (٦٠٤/٢)، العدة

(٨٧٤/٣)، شرح اللمع (٦٠٠/٢)، أحكام الفصول (ص: ٣٤١)،

قواطع الأدلة (٢٩١/١)، الواضح (٣٨٢/٤، ٤١٦)، الوصول إلى

الوصول (١٧٢/٢)، الاعتصام (٣١/٢).

(٣) رسائل ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد ابن حزم الظاهري، تحقيق:

إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (٣٠٧/٤)

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، دار

الحديث (٩٥/١).

(٥) الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية (٣٩/١).

هل يصح الاستدلال بالظن في الأصول أم لا بد أن يكون مستند الأصول معلوماً يقطع به، ولا يصح الاستناد إلى مظنون في هذا؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: "وأما الجواب عن قولهم الفقه من باب الظنون... فالتحقيق أن عنه جوابين: أحدهما أن يقال: جمهور مسائل الفقه التي يحتاج إليها الناس ويفتون بها هي ثابتة بالنص أو الإجماع وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس، وهذا موجود في سائر العلوم وكثير مسائل الخلاف، هي في أمور قليلة الوقوع ومقدرة وأما ما لا بد للناس منه من العلم مما يجب عليهم ويحرم ويباح فهو معلوم مقطوع به. وما يعلم من الدين ضرورة جزء من الفقه وإخراجه من الفقه قول لم يعلم أحد من المتقدمين قاله ولا احترز بهذا القيد أحد إلا الرازي ونحوه وجميع الفقهاء يذكرون في كتب الفقه وجوب الصلاة والزكاة والحج واستقبال القبلة وجوب الوضوء والغسل من الجنابة وتحريم الخمر والفواحش وغير ذلك مما يعلم من الدين ضرورة. وأيضاً: فكون الشيء معلوماً من الدين ضرورة أمر إضافي فحديث العهد بالإسلام ومن نشأ ببادية بعيدة قد لا يعلم هذا بالكلية فضلاً عن كونه يعلمه بالضرورة وكثير من العلماء يعلم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد للسهو وقضى بالدية على العاقلة وقضى أن الولد للفراش وغير ذلك مما يعلمه الخاصة بالضرورة وأكثر الناس لا يعلمه ألبتة.

عليه ولا بد منه؛ كحكم ذوي عدل بالمثل في جزاء الصيد، وكالاستدلال على الكعبة عند الاشتباه ونحو ذلك فلا يقطع به الإنسان؛ بل يجوز أن تكون القبلة في غير جهة اجتهاده كما يجوز إذا حكم أن يكون قد قضي لأحدهما بشيء من حق الآخر. وأدلة الأحكام لا بد فيها من هذا؛ فإن دلالة العموم في الظواهر قد تكون محتملة للنقيض، وكذلك خبر الواحد، والقياس وإن كان قوم نازعوا في القياس فالفقهاء منهم لم ينازعوا في خبر الواحد كالظاهرية، ومن نازع في هذا وهذا: لم ينازع في العموم... وقد تنوعت طرق الناس في جواز هذا؛ فطائفة قالت: لا يتبع قط إلا العلم ولا يعمل بالظن أصلاً، وقالوا إن خبر الواحد يفيد العلم... وقد قلنا: فرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد، أما اعتقاد الرجحان فهو: علم، والمجتهد ما عمل إلا بذلك العلم وهو اعتقاد رجحان هذا على هذا. وأما رجحان هذا الاعتقاد على هذا الاعتقاد فهو الظن؛ لكن لم يكن ممن قال الله فيه: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ بل هنا: ظنُّ رجحانٍ هذا، وظنُّ رجحانٍ ذاك؛ وهذا الظن هو الراجح، ورجحانه معلوم. فحكم بما علمه من الظن الراجح، ودليله الراجح. وهذا معلوم له لا مظنون عنده. وهذا يوجد في جميع العلوم والصناعات كالطبخ والتجارة وغير ذلك".^(١)

ومن الناس من أجاب بأجوبة أخرى ترجع للتواتر المعنوي أو القرائن التي تحتف بالدليل الظني فيرتقي حتى يفيد العلم القاطع.^(٢)

وهذا جيد، غير أن السؤال الذي لا يزال قائماً هو:

(٢) ينظر: الموافقات، للشاطبي (٢٨٨-٢٩)، البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: صلاح الدين محمد عويضة، دار الكتب العلمية (١٥١/١).

(١) مجموع الفتاوى (١١٧/١٣).

الجواب الثاني أن يقال: الفقه لا يكون فقها إلا من المجتهد المستدل وهو قد علم أن هذا الدليل أرجح وهذا الظن أرجح فالفقه هو علمه برجحان هذا الدليل وهذا الظن؛ ليس الفقه قطعه بوجوب العمل أي بما أدى إليه اجتهاده بل هذا القطع من أصول الفقه والأصولي يتكلم في جنس الأدلة ويتكلم كلاما كلياً فيقول: يجب إذا تعارض دليلان أن يحكم بأرجحهما ويقول أيضاً: إذا تعارض العام والخاص فالخاص أرجح وإذا تعارض المسند والمرسل فالمسند أرجح ويقول أيضاً: العام المجرد عن قرائن التخصيص شموله الأفراد أرجح من عدم شموله ويجب العمل بذلك. فأما الفقيه: فيتكلم في دليل معين في حكم معين مثل أن يقول قوله: {وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم} خاص في أهل الكتاب ومتأخر عن قوله: {ولا تتكحوا المشركات} وتلك الآية لا تتناول أهل الكتاب وإن تناولتهم فهذا خاص متأخر؛ فيكون ناسخاً ومخصصاً فهو يعلم أن دلالة هذا النص على الحل أرجح من دلالة ذلك النص على التحريم وهذا الرجحان معلوم عنده قطعاً وهذا الفقه الذي يختص به الفقيه هو علم قطعي لا ظني ومن لم يعلم كان مقلداً للأئمة الأربعة والجمهور الذين جوزوا نكاح الكتابيات، واعتقاد المقلد ليس بفقه. ولهذا قال المستدل على أعيانها: والفقيه قد استدل على عين الحكم المطلوب والمسؤول

عنه وحيث لا يعلم الرجحان فهو متوقف لا قول له وإذا قيل له: فقد قال: {ولا تمسكوا بعصم الكوافر} قال: هذا نزل عام الحديبية والمراد به المشركات فإن سبب النزول يدل على أنهن مرادات قطعاً وسورة المائدة بعد ذلك فهي خاص متأخر وذاك عام متقدم والخاص المتأخر أرجح من العام المتقدم. ولهذا لما نزل قوله: {ولا تمسكوا بعصم الكوافر} فارق عمر امرأة مشركة وكذلك غيره فدل على أنهم كانوا ينكحون المشركات إلى حين نزول هذه الآية ولو كانت آية البقرة قد نزلت قبل هذه لم يكن كذلك؛ فدل على أن آية البقرة بعد آية الممتحنة وآية المائدة بعد آية البقرة. فهذا النظر وأمثاله هو نظر الفقيه العالم برجحان دليل وظن على دليل وهذا علم لا ظن. فقد تبين أن الظن له أدلة تقتضيه وأن العالم إنما يعلم بما يوجب العلم بالرجحان لا بنفس الظن إلا إذا علم رجحانه وأما الظن الذي لا يعلم رجحانه فلا يجوز اتباعه وذلك هو الذي ذم الله به من قال فيه: {إن يتبعون إلا الظن} فهم لا يتبعون إلا الظن ليس عندهم علم. ولو كانوا عالمين بأنه ظن راجح لكانوا قد اتبعوا علماً لم يكونوا ممن يتبع إلا الظن والله أعلم".^(١)

ولعل من أجود ما يُردُّ به السؤال المذكور: **التشكيك في أصل قسمة الدين إلى أصول وفروع**، ووجهه أن يقال: ما ذهبتم إليه من تقسيم الدين إلى أصول وفروع، وأن الفروع يصح إثباتها بما لا يصح إثبات الأصول

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، جمع وترتيب: محمد بن قاسم وابنه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١١٧/١٣-١٢٠)

له؛ كمن سمع النص من الرسول ﷺ وتيقن مراده منه، وعند رجل لا تكون ظنية فضلاً عن أن تكون قطعية؛ لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته^(١)

وبهذا ظهر بطلان أدلتهم، وبقي أن نذكر الرد بالتسليم وحاصله أننا لو سلمنا لهم عدم جواز الاستدلال بالظن للزمهم ترك الاستدلال بما ذكروا من آيات وأحاديث؛ فإن غاية استدلالهم بها: عملٌ بظواهرها، وأخذ للدلالة من عموماتها وذلك ظنيٌّ، فلا يستقيم لهم التمسك بها في نفي حجية الظن^(٢).

ثانياً: استدل أصحاب القول الثاني على إنكار التكليف بالظن بأدلة عقلية، حاصلها أن العقل يمنع الاحتجاج بالظن ويحيله، لأنه اقتصر على أدون البيانيين مع القدرة على أعلاهما ومنع للناس من المسلك الأصح، وهو التعبد بالعلم والقطع، فإنه أقطع للنزاع وأجلب للطمأنينة وأدعى إلى الائتلاف، ثم إن الظن قبيح لذاته؛ لأن الإقدام على ما لا يؤمن معه موقعة الخطأ قبيح ومفسدة، والتعبد بالظن لا يؤمن معه موقعة الخطأ، فلا يجوز التعبد به، والظنون أضداد العلوم، وضد العلم جهل، والجهل قبيح لعينه^(٣).

وأحسب أن ما ذكره أهل العلم في معرض الاحتجاج بخبر الواحد والرد على المخالفين كافٍ في ردّ هذه الأقاويل، لكن لئلا يمنع من اختصار الرد على وجه

به، والحكم بقطعية بعض الأدلة وظنية البعض الآخر هل هو ثابت صحيح يتفق فيه الخلق مقطوع به؟ أم هو مظنون متوهم لكم والخلق فيه متفاوتون؟ والأخير هذا يعبر عنه بـ"النسبية"؛ فإن القطع والظن أمر باطن في قلب الإنسان، وقد يتفاوت حدوثه من شخص لآخر، بل قد تختلف حال المجتهد الواحد عند تحقيق المناط في مسألة عنها في مسألة أخرى، فيقطع بحكم المسألة في حادثة ويتردد في الأخرى مع أن دليلهما واحد؛ وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : "ما حد مسائل الأصول التي يكفر المخطئ فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فإن قال: مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد ومسائل الفروع هي مسائل العمل. قيل له: فتنازع الناس في محمد ﷺ هل رأى ربه أم لا؟ وفي أن عثمان أفضل من علي أم علي أفضل؟ وفي كثير من معاني القرآن، وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية ولا كفر فيها بالاتفاق. ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر هي مسائل عملية والمنكر لها يكفر بالاتفاق. وإن قال الأصول: هي المسائل القطعية قيل له: كثير من مسائل العمل قطعية، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية، وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع

(١) مجموع الفتاوى (٣٤٧/٢٣).

(٢) ينظر: العدة (٨٧٤/٣)، شرح اللمع (٦٠٠/٢)، أحكام الفصول

(ص: ٣٤٠)، البرهان (٣٩١/١)، مفاتيح الغيب (٧٥/١٧).

(٣) ينظر: شرح العمدة (٢٨٤/١-٢٨٥)، شرح اللمع (٥٨٣/٢)، قواطع

الأدلة (٢٨٦/٢)، البرهان (٤٩١/٢-٤٩٢)، الواضح لابن عقيل

(٣٠٢-٢٨٣/٥)، الأحكام للآمدي (١٥/٤)، الوصول إلى الأصول

(١٥٧/٢)، رفع الحاجب (٣٣٤/٣).

الشرع. والله أعلم ثم ذكر - رحمه الله - أمثلة ذهبوا فيها إلى وجوب تحصيل العلم وعدم صحة العمل بالظن.

وعندي أن بعض تلك الأمثلة لا يستقيم دخولها تحت هذا القاعدة، على أنه قد ظهر لك تأثير الخلاف في العمل بالظن على كثير من الأبواب في أصول الفقه وأصول الدين، مما سبب تردداً في الحكم على الفروع حتى عند من يرى العمل بالظن؛ الأمر الذي يصعب معه تنقية الفروع على أصل واحد والخلوص من هذا الخلاف.

غير أنني أحببت هنا تحرير محل النزاع، وتنقيحه مما قد يشتبه به ويشغب على هذه القاعدة وهو في الأصل ليس من بابها، ولتوضيح ذلك أسرد هنا بعض الفروع التي ذكرها ابن اللحام - رحمه الله - مما أوجب فيها الأصحاب العمل باليقين، مبيناً وجه عدم دخولها في هذه القاعدة.

قال - رحمه الله - : مسائل:

"ومنها: إذا شك في طهارة الماء أو نجاسته قال غير واحد من الأصحاب يبنى على اليقين ولا عبرة بغلبة الظن."

• فهذه إن لم نجز له التحري - على الصحيح من المذهب - ليست من هذا الباب بل من قاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، فإنه يجب عليه أن يبنى على ما استيقن وي طرح الشك الحادث. وإن أجزنا له التحري -

الإجمال: وهو أن كلامهم هذا مبني على قاعدة التحسين والتقيح العقليين وهي على الوجه الذي قرروه باطلة، والتعبد بالظن ليس فيه منع للناس من التعبد بالعلم والقطع، وليس بقبيح لذاته بل هو حسنٌ جاء به الشرع كما في العمل بأقوال الشهود والمفتين، وفيه تيسير على المكلفين بطلب أيسر الأمرين، فمتى غلب على الظن ترجيح أحد الأمرين وجب العمل به، ولو أراد المشقة بنا لكلفنا بطلب اليقين، مما يستحيل تحصيله في بعض الأمور، وليس بخافٍ أن التعبد بالظن فيه مصلحة لا تحصل بغيره، وهي التحرز من المفاسد غالباً، وتحصيل المصالح غالباً، ثم لو كانت الأدلة كلها قطعية لفات على المجتهد تحصيل ثواب الاجتهاد، وإعمال الفكر والبحث في الأدلة الظنية، وما كان طريقاً إلى تحصيل تلك المصالح فالعقل لا يحيله بل يجوزه ويستحسنه. (١)

المطلب الخامس: تحرير محل النزاع

أحاول هنا تنقيح القاعدة مما يشوبها ويرد حياضها فيضعفها ويُعَكِّر صفوها، ولذا سوف أقصر الحديث للتنبية على ما ذكره ابن اللحام في قواعده من عدم اطّراد العمل بهذه القاعدة عند الأصحاب، حيث قال: "يتفرع على العمل بالظن فروع كثيرة ولم يطرد أصل أصحابنا في ذلك ففي بعض الأماكن قالوا: يعمل بالظن وفي بعضها قالوا: لا بد من اليقين. وطرده أبو العباس أصله، وقال: يعمل بالظن في عامة أمور

(١) ينظر: البرهان (٣٨٩/٢، ٣٩٠، ٤٩١)، إحكام الفصول (ص: ٥٣١)،

شرح اللمع (٥٨٤/٢، ٥٨٥)، الواضح (٣٦٣/٤)، والوصول إلى

الأصول (١٥٧/٢)، رفع الحاجب (٣٣٣/٣).

وتجلى أثر فهم تلك الفروع وترددها بين قاعدة "العمل بالظن" وقاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، وقد قدمت أن مراتب الإدراك من المتضادات بحيث يستحيل اجتماع مرتبتين متتاليتين في مسألة واحدة في زمن واحد لدى شخص واحد؛ بمعنى أنه لا يمكن أن يوقن عبدٌ بالبعث بعد الموت، ثم يقول أظن صحة ذلك (على معنى: يترجح عندي صحة البعث مع احتمال ضدٍّ مرجوح)، ولا يمكن أن يقول مجتهد: "يغلب على ظني أن القبلة في هذا الاتجاه" ويكون في ذات الوقت متيقناً جهتها! فكيف يقال: هذه المسائل متردّدٌ فيها بين العمل بالظن أو وجوب طلب اليقين، بل الصحيح أن يقال: متى وجد يقين بحقيقة الأمر في تلك اللحظة فلا ينهض ما دونه من ظن أو شك لمخالفته. نعم يمكن أن يوجد شكٌ منشأه ضعف ذلك اليقين، أو وهَمٌ حَقَّه الاطراح والإهمال في مقابلة ظن راجح أو يقين قاطع، لكن محالٌّ أن يجتمع الظن والقطع جميعاً على ما وصفت. كما يستحيل أن يجتمع ظن وشك؛ فإما أن يترجح أحد الطرفين أو لا.

ثم ينبغي التفريق بين أن تطلب إدراك أمر في المستقبل من الزمان؛ كصائم ينتظر الفطر، فيقال له: أنت تطلب إدراكاً بحصول غروب الشمس، فإما أن تُحصِّل ذلك بغلبة ظن فتفطر عند من يجيز العمل بالظن، أو يلزمك انتظار تحصيل اليقين بغروبها حتى يجوز لك الفطر.

وليس من هذا من كان عنده يقين ثابت في قلبه ثم طرأ عليه شك حادث، فلا يُجيز لك أحدٌ اطراح ذلك

على قول في المذهب - فتد هنا القاعدة، فإن قلنا يصح العمل بالظن تحري وعمل بما غلب على ظنه من طهارة الماء وعدمها، وإلا - بأن تردد في حياض الشك - لزمه حينها طرحه والعودة لليقين السابق.

"ومنها: إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث أو تيقن الحدث وشك في الطهارة قال غير واحد من الأصحاب يبنى على اليقين ولا فرق بين أن يغلب على ظنه أحدهما أو يتساوى الأمران عنده."

• وهذه كالتي قبلها ليست من هذا الباب بل هي من قاعدة "اليقين لا يزول بالشك". بل لا أظن أحداً يقول بجواز الصلاة لمن غلب على ظنه أنه أحدث بعد تيقنه أنه خرج من بيته طاهراً! ونحو هذا يقال في المسألتين بعدها.

"ومنها: لو شك المصلي في عدد الركعات فعن أحمد رحمه الله تعالى في ذلك ثلاث روايات، إحداهن: اختارها القاضي وأكثر أصحابنا منهم أبو بكر عبد العزيز الأخذ باليقين كالطهارة والطواف."

"ومنها: إذا شك في عدد الطلاق أو عدد الرضعات بني على اليقين."

فظهر أن المسائل على نوعين:

الأول: ما يطلب من إدراك في الزمن الحادث، هل التكليف في ذلك باليقين أم يكفي فيه غلبة الظن؟

والثاني: اليقين الثابت في النفس من الزمن القديم اتفقوا على أنه لا يؤثر فيه الشك الحادث، لكن هل يؤثر فيه الظن الحادث؟

فيه مشقة زائدة جاءت الشريعة برفعها ومنعها لا بالحظ عليها ودفع الناس لتحصيلها. بل هذا مما أحدثه المتكلمون بإدخالهم المنطق في المسائل الشرعية، فالعارف بطريقتهم يلحظ أنهم يغالون في القطع ويرفعونه حتى لا تكاد الأدلة السمعية تطاله ولا يستطيع مستدل أن يتناوله ويصل إليه، ويضعفون الظن ويسقطون الاستدلال به حتى تكون الهيمنة عندهم لدليل العقل القطعي على حد زعمهم، مع أنه في حقيقته ظنٌّ، بل ظنٌّ فاسد لا يستقيم الاستدلال به عند النظر والتمحيص. (١)

ومما نتج عن هذا لي أعناق النصوص والحكم عليها من خلال الاصطلاحات الحادثة، وفهمهم عبارات السلف ومروياتهم على وفق ما أحدثوه من اصطلاح، حتى ظهر لنا من استشكل ما روي من قطع الإمام أحمد بثبوت أحاديث الرؤية، وخاضوا في ذلك على أنه يقول بأن أخبار الآحاد تقييد العلم لا الظن، رغم أن أحاديث الرؤية متواترة، لكن القوم لا يؤمنون بها! وهذا باب واسع يحسن تتبعه والتنبه إليه، فهام السلف يسمون النسخ تخصيصاً والتخصيص نسخ، ويسمون العام مطلقاً والمطلق عام، وغيرها من الألفاظ التي استقر فيها اصطلاح الأصوليين في الزمن المتأخر وليس هذا بعجيب، بل العجب من أن يؤخذ هذا الاصطلاح المتأخر وتحاكم به نصوص المتقدمين! وإذا أضفنا لذلك أن ما يذكر من تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد حادث أيضاً؛ فلسنا نجدنه عند الصحابة

اليقين الثابت أولاً بهذا لشك الحادث أخيراً. فتقول في مسألة الصائم مثلاً: إذا تيقنت النهار وشككت في غروب الشمس لم يجز لك الفطر بهذا الشك الحادث، حتى تتيقن غروب الشمس عند من يوجب اليقين، أو يغلب على ظنك غروبها عند من يُعملُ الظن.

فتحرر بهذا محل النزاع في المسألة وهو:

• التكليف فيما يستقبل من الأزمنة: هل يكون بطلب اليقين أو بطلب الظن.

• إذا تعارض اليقين القديم الثابت في النفس مع ظنٍّ حادث مستند إلى دليل: هل نتمسك باليقين القديم أم نعمل بالظن الحادث.

وليس منها: تعارض اليقين القديم الثابت في النفس مع شكٍّ حادث لا يستند إلى دليل.

المطلب السادس: الترجيح

مما تقدم ظهر لنا أن الظن بمعناه الأصولي الذي استقرَّ عليه الاصطلاح (مَيْلُ النَّفْسِ بِسَبَبٍ إِلَى تَرْجِيحِ أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ عَلَى الْآخَرِ) ليس هو المراد بالظن الذي ورد النهي عنه في الخطاب الشرعي، وأن الشرع إنما نهى عن الظن على أحد إطلاقاته اللغوية وهو الوهم والخرص والرجم بالغيب من غير ما دليل، وهو ما اصطُح على تسميته "وَهْمًا" عند الأصوليين. وأما مجرد وجود الاحتمال الضعيف بعد إنعام النظر في الاستدلال والتحري الصادر من مأذون له في ذلك فهذا مما وَعَدَ الشارع عليه بالأجر والثواب سواء أخطأ أو أصاب، ولا يصح ذمه وأن تكليف الخلق بطلب اليقين

عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١/٥٠-٦٥).

(١) ينظر: معيار العلم في فن المنطق، محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف (ص: ٢٤٦)، الاستقامة، أحمد بن

يختلف أحد في وجوب تقديم الدليل القطعي على الظني، كتعارض حديث متواتر ولا كذلك يقال في التكليف بطلب حكم مسألة أو دليلها فيما يستقبل من الأزمنة فإنه إن تحصل له اليقين فهو الغاية وأشرف الرتب، وإلا فإنه يكتفي بغلبة ظنه على تحصيل ذلك ويعمل به وتبرأ ذمته.

وأما إن تعارض عنده إدراك حادث مع قديم ثابت في نفسه فكان القديم قطعياً والحادث وهم أو شك لم يجز له العمل بالحادث ولزمه التمسك باليقين الأول الثابت، حتى يتحصل على ما يجوز به العمل من ظن أو يقين فيترك العمل بالقديم ويأخذ بما ترجح عنده.

ولو عدنا فتأملنا ما ذكر سابقاً في تحرير محل النزاع من أن النظر في هذه المسألة يتناول أمرين:

١. التكليف فيما يستقبل من الأزمنة هل يكون بطلب اليقين أو بطلب الظن.

٢. إذا تعارض اليقين القديم الثابت في النفس مع ظن حادث مبني على أدلة.

لوجدنا الشق الثاني يعود للأول ولا يخرج عنه، فإن البراءة الأصلية وعدم التكليف أصل ثابت بيقين، وقد ثبت عندنا صحة شغل الذمة بالدليل الظني الصحيح في الأصول والفروع (المسائل العلمية والعملية)، فإذا تقرر ذلك كان الظن موجباً للعمل في كليهما، وعلمنا جواز أن يزول اليقين بالظن الغالب المبني على مستند صحيح شرعاً.

رضوان الله عليهم، بل متى ثبت عندهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عملوا بمقتضاه واحتجوا به، ولم يفرقوا في العمل به بين باب وباب، ولا بين ما كان ثابتاً عندهم بسنة أو كتاب، وسواء وافق ذلك القياس ودليل العقل الذي يعتقدونه أو جاء على خلافه؛ فهذا عمر ابن الخطاب كان يفاضل بين الأصابع في الدية، حتى بلغه كتاب عمرو بن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الديات وأنه قضى في كل أصبع بعشر من الإبل رجع إليه^(١) ولم يقل هذا آحاد لا يفيد إلا الظن. واشتهر رجوع أهل قباء إلى خبر الواحد في تحول القبلة رغم أن التوجه إلى بيت المقدس كان متواتر عندهم مقطوعاً به.. وغير ذلك مما يفيد القطع بأنهم لم يكونوا يفرقوا بين المتواتر والآحاد في وجوب العمل وأنهم يأخذون بالمتأخر من أمره صلى الله عليه وسلم مما يضيق هذا البحث عن ذكره ولا حاجة لبسطه.

ولا يعني هذا أننا ننكر طلب القطع فإن النفس مجبولة على طلبه والسعي وراء تحصيله، بل إنما ننكر إيجاب ذلك وتكليف الناس ما لا طاقة لهم به؛ إذ العاقل لا يترك ما بلغه من اعتقاد قوي غالب على ظنه لعجزه عن تحصيل اليقين، بل ذلك مذموم عند العقلاء.^(٢) ولا بد أولاً من التفريق بين تعارض دليلين في مسألة واحدة أحدهما يفيد القطع والآخر يفيد الظن فهنا لا

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١/٤٣).

(١) ينظر: تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية (٤/٤٩٤).

ومتى اعتمد المسلم هذا المنهج سهل عليه الأخذ بالصواب واطمأن قلبه بتحصيل الثواب وتاقت نفسه للترقي في رتب الاجتهاد، حتى ينال الأجرين بتحقيق الصواب، أو ينال أجرا واحدا على اجتهاده وفق ما أمره به العليم التَّوَّاب.

ومن الآثار السلبية لطلب الناس اليقين وعدم اكتفائهم بالظن الظاهر : ما يفعله بعض من ابتلي بالوسوسة فتجده يعيد الوضوء مرات ومرات، ويعيد الصلاة الواحدة مرارا وتكرارا يطلب اليقين في صحتها، وهو من أعظم أسباب فساد كثير من العلاقات الزوجية وهدم البيوت فتجدهم يتتبعون العورات بحثا عن الحقائق على حد زعمهم وطلبا لليقين، وكل ذلك مما جاء الشرع بإنكاره والنهي عنه، وليس المقام مقام بسط لهذا وإنما أردتُ التنبيه على خطورة هذا القاعدة وأن الله ﷻ بعث محمدا ﷺ بالحنفية السمحة يضع الأصر والأغلال ويسقطها وبين أن الواجب اتباع هديه في الأخذ بسماحة هذه الشريعة ويسرّها قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الأعراف : الآية ١٥٧].

والحاصل أن الشريعة جاءت بالتكليف بالظن في أغلب الأمور وأن المسلم متى غلب على ظنه صحة الدليل وجب عليه الأخذ به، ومتى ترجح لدى المجتهد أحد القولين وجب عليه العمل به والإفتاء به، ولا يلزم واحد من أولئك أن يطلب اليقين، وإنما غاية ما يلزمه هو التبين والتثبت من صحة ما ترجح له، وتأمل قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَصَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء، الآية: ٩٤] وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات، الآية: ٦] فالأولى في إثبات أصل الإيمان الذي يعصم به الدم ويصير الكافر به مسلما، والثانية في حقوق الخلق المبنية على التشاح والتخاصم فغاية ما أمر الله في هاتين الآيتين : التبين وليس فيهما طلب التيقن وتحصيل العلم القاطع الذي لا يخالطه شك، بل الشك حاصل في كل واحدة من الحالين ومهما رُمنا نفيه لم ندرك ذلك إلا بما وصفه سيد المرسلين ﷺ لأسامة بن زيد ﷺ بقوله: (أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟!)^(١)، فظهر أن الشرع لم يأمر بطلب اليقين، بل كلفنا بالظواهر والظن الراجح الذي يعضده الدليل، وعلى هذا سار سلف الأمة في أصولهم وفروعهم.

(١) متفق عليه.

المبحث الثاني: تطبيقات على القاعدة. وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: تطبيقات أصولية.

وأعني بذلك الأصلين (أصول الدين وأصول الفقه) فيتحقق بذلك ما اصطاح على تسميته بتخريج الأصول على الأصول، ولعل أشهر ما يذكر في التطبيق على هذه القاعدة:

المسألة الأولى/ نسخ المتواتر بالآحاد^(١):

اتفق القائلون بالنسخ على جواز نسخ القرآن بالقرآن؛ لتساوي الناسخ والمنسوخ في العلم به ووجوب العمل، وذلك كنسخ آية الاعتداد بالحوال للمتوفى عنها زوجها بآية ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ونسخ تقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول ﷺ بقوله تعالى: ﴿ءَاَشْفَقْتُمْ﴾ الآية [المجادلة: ١٣].

واتفقوا أيضا على جواز نسخ السنة المتواترة بالمتواترة منها، ونسخ الآحاد منها بالمتواتر، ونسخ الآحاد بالآحاد؛ نحو ما روي أنه ﷺ نهى عن زيارة القبور،

ثم نسخ ذلك بقوله: (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، أَلَا فَرَرْتُمْ مِنْهَا).

واختلفوا في نسخ السنة بالقرآن، ونسخ القرآن بمتواتر السنة لكن هذا ليس بموضوعنا في هذا البحث، وإنما البحث هنا عن نسخ المتواتر سواء كان قرآناً أو سنة بالآحاد من السنة.

فاتفقوا على جوازه عقلاً^(٢)، واختلفوا في وقوعه سمعاً، فنفاه الجماهير، وأثبتته داود وأهل الظاهر منهم ابن حزم، وهي رواية عن الإمام أحمد حكاها ابن عقيل. ولا حاجة لبسط المسألة فهي من الشهرة بمكان، لكنني أقرر المسألة تفريعاً على القاعدة التي نحن بصدددها، فأقول:

لما كان التواتر يفيد اليقين والآحاد - من حيث الأصل - لا يفيد إلا الظن ذهب الأكثرون إلى عدم جواز العمل بالآحاد في مقابل المتواتر؛ عملاً بعدم جواز الأخذ بالدليل الظني مع وجود دليل قطعي^(٣).

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله:

واحتج المثبتون بالنقل والمعنى، أما النقل فمن وجهين: الأول: أن وجوب التوجه إلى بيت المقدس كان بالسنة المتواترة؛ لأنه لم يوجد في الكتاب ما يدل عليه، وأهل قباء كانوا يصلون إلى بيت المقدس بناء على السنة المتواترة عندهم، فلما نسخ جاءهم منادي رسول الله ﷺ فقال لهم: (إن القبلة قد حُولَتْ) فعملوا بقوله، والنبى ﷺ لم ينكر عليهم، فدل على الجواز. الثاني: أن النبي ﷺ كان ينفذ الآحاد إلى أطراف البلاد لتبليغ الأحكام ومنها الناسخ والمنسوخ، ولو لا صحة قبول خبر الواحد في ذلك لما كان قبوله واجبا. وأما المعنى: فلأن النسخ أحد البيانين فكان جائزا بخبر الواحد كال تخصيص.

وفصل بعض الأصوليين بأن فرقوا بين زمان الرسول وما بعده، فقالوا: بوقوعه في زمانه ﷺ دون ما بعده. قال الزركشي: وكان الفارق أن الأحكام في زمان الرسول في معرض التغير، وفيما بعده مستقرة، فكان لا قطع في زمانه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وبالجمله فلم يثبت أن شيئاً من القرآن نُسخ بسنة بلا قرآن". [مجموع الفتاوى (٣٩٧/٢٠)]

(١) قدمت الحديث عن هذه المسألة لأن الحديث عنها قد يغني عن التفصيل فيما سواها.

(٢) حكى الاتفاق على ذلك غير واحد، ينظر: .

(٣) وقد احتج النافون لذلك بالإجماع والمعنى: أما الإجماع فحكى غير واحد من أهل العلم إجماع الصحابة على عدم جواز نسخ المتواتر بالآحاد منهم موفق الدين ابن قدامة - رحمه الله -، وغيره. مستدلين بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لاندري أصدقت أم كذبت"، وأيضاً ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: "لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول أعرابي بوال على عقبه"، ووجه الاحتجاج به: أنهما لم يعملوا بخبر الواحد ولم يحكما به على القرآن، وما ثبت من السنة تواتراً، وكان ذلك مشتهراً فيما بين الصحابة ولم ينكر عليهما منكر، فكان ذلك إجماعاً. وأما المعنى فقالوا: الآحاد ضعيف والمتواتر أقوى منه، فلا يصح الاستدلال بالأضعف في مقابلة الأقوى.

"التحقيق الذي لا شك فيه هو جواز وقوع نسخ المتواتر بالآحاد الصحيحة الثابت تأخرها عنه، والدليل الوقوع، أما قولهم أن المتواتر أقوى من الآحاد والأقوى لا يرفع بما هو دونه فإنهم قد غلطوا فيه غلطاً عظيماً، مع كثرتهم وعلمهم.

وإيضاح ذلك أنه لا تعارض البتة بين خبرين مختلفي التاريخ؛ لإمكان صدق كل منهما في وقته، وقد أجمع جميع النظائر أنه لا يلزم التناقض بين القضيتين إلا إذا اتحد زمنهما، أما ان اختلفا فيجوز صدق كل منهما في وقتها، فلو قلت: النبي ﷺ صلى إلى بيت المقدس. وقلت أيضاً: لم يصل إلى بيت المقدس. وعנית بالأولى ما قبل النسخ، وبالثانية ما بعده لكانت كل منهما صادقة في وقتها.

ومثال نسخ القرآن بأخبار الآحاد الصحيحة الثابت تأخرها عنه: نسخ إباحة الحمر الأهلية مثلاً المنصوص عليها بالحصص الصريح في آية ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً...﴾ الآية بالسنة الصحيحة الثابت تأخرها عنه؛ لأن الآية من سورة الأنعام وهي مكية أي نازلة قبل الهجرة بلا خلاف، وتحريم الحمر الأهلية بالسنة واقع بعد ذلك في خيبر، ولا منافاة البتة بين آية الأنعام المذكورة وأحاديث تحريم الحمر الأهلية لاختلاف زمنهما، فالآية وقت نزولها لم يكن محرماً إلا الأربعة المنصوصة فيها وتحريم الحمر الأهلية طارئاً بعد ذلك، والطرء ليس منافاة لما قبله، وإنما

تحصل المنافاة بينهما لو كان في الآية ما يدل على نفي تحريم شيء في المستقبل غير الأربعة المذكورة في الآية وهذا لم تتعرض له الآية بل الصيغة فيها مختصة بالماضي لقوله: "قل لا أجد فيما أوحى إلي" بصيغة الماضي ولم يقل فيما سيوحى إلي في المستقبل وهو واضح كما ترى، والله أعلم..

وأما قول عمر رضي الله عنه "لا ندع كتاب ربنا.. الخ، فالحق في ذلك ليس معه رضي الله عنه بل مع المرأة المذكورة، وهي فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، قالت إن زوجها طلقها آخر ثلاث تطليقات فلم يجعل لها رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنة وعندما سمعت قول عمر "لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة الخ".. قالت: بيني وبينكم كتاب الله، قال الله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ حتى قال: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ فأمر يحدث بعد الثلاث؟! وصرح أئمة الحديث بأنه لم يثبت من السنة ما يخالف حديثها، فالسنة معها وكتاب الله معها فلا وجه للاستدلال بمخالفة عمر لما سمعته من النبي ﷺ؛ لأن من حفظ حجة علي من لم يحفظ، والذي يظهر والله تعالى أعلم أن عمر لم يخالفها ولكنه لم يثق في روايتها وعلى هذا فلا منافاة إذاً^(١).

قال مقيده عفا الله عنه:

الذي يظهر لي أن من ذهب من السلف إلى منع نسخ القرآن بالآحاد من السنة إنما قال بذلك من باب تعظيم القرآن الكريم وعلو شأنه، وليس من هذا الباب،

(١) مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين محمد المختار الجكني الشنقيطي،

مكتبة العلوم والحكم (ص: ١٠٢-١٠٤).

ذلك على أخبار الثقات الذين حضروا العرضة الأخيرة على رسول الله ﷺ، ولم ينقل أنهم قالوا لانقبل قول أحد يخبرنا أن هذه الآية منسوخة إلا إذا جاء برواية جمع غفير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وكان ذلك عن مشهد منهم فكان إجماعاً على قبوله.

ومما أحدثه الخلاف في هذه المسألة الخلاف في:

المسألة الثانية/ الزيادة على النص ليست نسخاً

على الصحيح.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الزيادة على النص نسخ، وهذه المسألة ظهرت بعد أن ظهر القول بعدم جواز نسخ المتواتر بالآحاد، فاختلفوا في إعمال حديث الآحاد في المتواتر من السنة فهرب بعضهم من إهماله وتعطيل سفر كبير من السنة بهذا القول فمنعوا تسمية ذلك نسخاً وعمدوا إلى تسميته تخصيصاً، وهم الجمهور، وسار أبو حنيفة على أصله فسماه نسخاً ومنع من جواز إعمال الآحاد في المتواتر.

وإذا علمت أن السلف رضوان الله عليهم كانوا يطلقون النسخ ويرودون بذلك: البيان (وهو أي ذلك المعنى يصدق على: بيان وقت انتهاء العبادة - الذي هو "النسخ" في اصطلاح المتأخرين -، وتخصيص اللفظ العام، وتقييد المطلق، وتبيين المجمل) ظهر لك فساد صنيع كثير من المتأخرين من فهم كلام السلف على اصطلاح الخلف الحادث بعدهم!

ولو أبطلنا أصل هذا المذهب وهو أن الدليل الظني لا يُعمل به في القطعي إذا عارضه، وأن المتواتر لا

كما يشعر بذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن الشافعي وأحمد وسائر الأئمة يوجبون العمل بالسنة المتواترة المحكمة وإن تضمنت نسخاً لبعض آي القرآن لكن يقولون: إنما نسخ القرآن بالقرآن لا بمجرد السنة ويحتجون بقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ ويرون من تمام حرمة القرآن أن الله لم ينسخه إلا بقرآن".^(١)

ولذا يترجح عندي أن نسخ القرآن بالسنة جائز سواء كانت متواترة أو آحاداً، وأعظم دليل على ذلك وقوعه؛ كحديث تحويل القبلة، فإن السنة فيه كانت متواترة (وهي التوجه لبيت المقدس) وقد نُسخت بالأمر بالتوجه للكعبة، بخبر الواحد.

ولا يرد على هذا أن الناسخ حقيقة هو قوله تبارك وتعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، لأن أهل قباء إنما تحولوا بخبر الواحد وليس بسماع الآية مشافهة من رسول الله أو متواترة عنه، وهو ما نتحدث عنه هنا فإننا نعلم قطعاً أن النسخ ينقطع بوفاة ﷺ، كما أنه لم يكن يُعهد عند الصحابة رضوان الله عليهم تفريق بين المتواتر والآحاد، بل لم يكن لهذا الاصطلاح وجود حينها، فكيف يقال بأن النسخ يثبت بالمتواتر ولا يثبت بالآحاد، والناسخ والمنسوخ كلها ثابتة بخبر رسول الله ﷺ ونقل العدل الثقة عنه، بل لما كُتِبَ الصحابة القرآن الكريم بعد وفاة رسول الله ﷺ بمدة أثبتوا فيه الآيات، ومواضعها معتمدين في

(١) مجموع الفتاوى (٣٩٧/٢٠).

كافٍ في ثبوت الغيبيات والمعتقدات؛ لما سبق تقريره.
(٣)

وينبغي التنبيه هنا إلى أن القول بثبوت العقائد بالدليل الظني لا يعني إطلاق ذلك من حيث الوقوع، بل هو وإن كان جائز إلا أن الواقع جاء بالدليل القاطع في أصول العقائد كالتوحيد والنبوة والإيمان والقدر ونحوها، فأقام على تلك المسائل الأدلة القاطعة المانعة من العذر، من النصوص القرآنية الصريحة، والسنن النبوية المتواترة أو المشهورة وربما جاءت بطريق الأحاد لكن احتفت بها القرائن حتى بلغت رتبة القطع فتلقته الأمة بالقبول، وأيدتها الأدلة العقلية الصحيحة.

المسألة الرابعة/ التقليد في أصول الدين:

اختلف الأصوليون وغيرهم في حكم التقليد في قضايا الاعتقاد على أقوال أبرزها ثلاثة: القول الأول: أن التقليد غير جائز في العقائد وهو مذهب كثير من الأصوليين والمتكلمين، لأن المطلوب فيها القطع، والقطع لا يحصل بالتقليد، والثاني: جوازه، وهو مذهب طائفة من المتكلمين والمحدثين والفقهاء ونسب إلى السلف، لعموم أدلة جواز التقليد، ورفعاً للحرَج عن العوام، والثالث: منعه في التوحيد والرسالة دون باقي

يصح بيانه بالأحاد، لم تمثل تسمية الزيادة هنا نسخاً أو تخصيصاً أي فارق مؤثر في الحكم، إذ وجب أن تكون الزيادة على النص عاملة فيه متى صحت وثبتت سواء كان طريقها قطعياً أو ظنياً، ولما احتجنا إلى كل ذلك التكلف في البيان والرد على المخالفين، وهو مقتضى الرد على من أنكر المسألة التالية:

المسألة الثالثة/ إثبات العقائد بخبر الأحاد

ذهب أكثر الأصوليين من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية إلى أن الدليل الظني لا يحتج به في العقائد، لأن تلك الأدلة (كخبر الواحد، والإجماع الظني، وظواهر النصوص..) لا تفيد إلا الظن، والعقائد يطلب فيها القطع واليقين، أو كما هي عبارة القرافي: "لأن الظن لا يكفي في القطعيات".^(١)

وهذا يخالف ما عليه عامة السلف من الاحتجاج بها في العقائد؛ لأن مسائل الاعتقاد منها ما هو مقطوع بحكمه ومنها ما هو مظنون، ولذا صح الاحتجاج فيها بالمظنون من الأدلة النقلية^(٢) وإليه ذهب المحققون من الأصوليين وفقهاء والمحدثين، ومنهم من علل ذلك بأن خبر الواحد الصحيح يفيد العلم، والصحيح أن العلم ليس شرطاً في جميع مسائل الاعتقاد بل الظن الراجح

(٣) ينظر: المعتمد ٥٧٠/٢، والتمهيد لابن عبد البر ٨/١ والإحكام لابن حزم ١٢٨-١٠٣/١ وقواطع الأدلة ٢٨٨/٢ والواضح ٣٨٤-٣٦٦/٤ وميزان الأصول ص: ٤٣٤ والمستصطفى ١٧٩/٢ والإحكام للأمني ٧٥/٢، وشرح تنقيح الفصول ص: ٣٧٢ ودرء تعارض العقل والنقل ١٠٢/١، ٥٣، ومجموع الفتاوى ٣٣٧/١١، ٣٤٠، ٢٠٧/٢٠، ٢٦٣-٢٦٢/٤ ومختصر الصواعق المرسله ص: ٤٣٨-٥٠١ والبحر المحيط ٢٦٢/٤ والموافقات ١٣٠/١ والتحبير شرح التحرير ١٨١٧/٤-١٨١٩ ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص: ١٠٥-١٠٤

(١) الذخيرة (١٢٣/١)، وينظر: المعتمد (٩٦/٢)، المحصول (٤١١/٤)، التعريفات للجرجاني (ص: ١٣١).

(٢) ينظر: معالم أصول الدين ٢٥/١، والمحصل ٣٩٠-٤٠٨، ونفائس الأصول ١٠٧١/٣-١٠٨٦، ودرء تعارض العقل والنقل ٢٢/١، ١٣/٢، ٣٢٨-٣٨٩، ومجموع الفتاوى ٣٣٧/١١، ١٤١/١٣، والصواعق المرسله ٦٥٩-٦٦٣، والمواقف للعضد مع شرحه للجرجاني ٥١/٢، والتحبير شرح التحرير ٧١١-٧١٤ وغاية الوصول شرح لب الأصول ١/٥٩.

وفروع هذا أكثر من أن تحصى.

المطلب الثاني: تطبيقات فقهية.

المسألة الأولى/ جواز التحري حال الاشتباه:

إذا اشتبه ماء طهور بنجس ، أو اشتبهت ثياب طهورة بنجسة فالصحيح أنه يجوز للمكلف القادر على التمييز بين الطاهر والنجس أن يتحرى، لأنه يجوز إسقاط الفرض بالظاهر مع القدرة على اليقين ولا يجوز عند آخرين، وهؤلاء اختلفوا فقول: يتيمم، وقيل يتوضأ بكل منهما، لأنه قادر على أداء فرضه بيقين فلم يجز له التحري^(٥)

المسألة الثانية/ العمل بالشهادة:

العمل بشهادة الشهود ثابت بالإجماع، وهي إنما تنقيد الظن^(٦).

المسألة الثالثة/ الاجتهاد في تحديد القبلة:

اتفق الفقهاء على مشروعية الاجتهاد في تحديد القبلة عند الاشتباه، بحيث يستدل عليها بأدلتها المعتمدة شرعاً، كالنجوم ومطالع الشمس والقمر واتجاه الريح

المسائل وهو مذهب بعض الحنابلة، لأنهما ركنا الإسلام فوجب فيهما اليقين ولا يحصل بالتقليد.^(١)

المسألة الخامسة/ الاحتجاج بالظاهر:

الظاهر كدليل من دلالات الألفاظ أشهر مثال للدليل الظني؛ لأنه يعني كل لفظ احتمل معنيين هو في أحدهما أرجح، وهو حجة بالإجماع، مع أن دلالاته ظنية^(٢).

وذهب جمهور الحنفية إلى أن دلالة الظاهر قطعية، لأن الاحتمال الوارد على الظاهر لم ينشأ عن دليل، فلا يؤثر على القطع عندهم^(٣).

ولا يخفى ما في هذا من تكلف إن صح عنهم - رحمهم الله - فيكفي أن تلقي نظرة على مصنفاتهم لتجدها طافحة باستدلالات بأنواع من الظواهر، التي لا يجسر أحد على وصف دلالتها بالقطعية!

المسألة السادسة/ العمل بمقتضى القول الراجح

عند المجتهد والمفتي والقاضي:

وهو واجب إجماعاً، حكاه جمع من الأصوليين، ومن المعلوم أن الترجيح إنما يجري بين الظنيات^(٤).

(٤) ينظر: أحكام الفصول ص: ٧٣٣، والبرهان ٧٤١/٢، والوصول إلى الأصول ٣٣٣/٢، والمحصول ٣٩٨/٥، وشرح تنقيح الفصول ص: ٤٢٠، وكشف الأسرار ١٣٢/٤، والبحر المحيط ١٣٠/٦، وتقريب الوصول ص: ٤٦٨، والتحبير شرح التحرير ٤١٤٣/٨، ٤١٤٥، وشرح الكوكب المنير ٦٢٠/٤، ٣٧٢/١، ٣٧٣، والقواعد والفوائد الأصولية ص: ٨٢.

(٥) ينظر: المجموع شرح المذهب ٨٧/١-٩٥-٩٦، المغني لابن قدامة ١٣٠-١٣٢، ومنح الجليل ٧٥/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص: ١٨٤، القواعد والفوائد الأصولية/ لابن اللحام (ص: ١٨).

(٦) المبسوط للرخسي ١٥١/١٧.

(١) ينظر: شرح العمدة ٣١٥/٢، والعدة ١٢١٧/٤، ١٢١٨، وشرح اللمع ١٠٠٧/٢-١٠٠٩، والتبصرة ص ٤٠١، ٤٠٢، والإحكام للآمدي ٢٩٢/٢، والمنخول ص: ٤٥٢، والتمهيد لأبي الخطاب ٣٩٦/٤، والوصول إلى الأصول ٣٦٠/٢، والإحكام للآمدي ٢٢٤-٢٢٩/٤، وشرح تنقيح الفصول ص: ٤٣٠-٤٣١، والمسودة ٨٤٦-٨٤٤/٢، ومجموع الفتاوى ٢٠٤-٢٠٢/٢٠، وشرح الكوكب المنير ٥٣٣-٥٣٩ وفواتح الرحموت ٤٠١/٢.

(٢) ينظر: البرهان ٢٨٠/١، ٧٦٩/٢، والمنخول ص: ١٦٧، وميزان الأصول ص: ١٠، ٣٦٠ وروضة الناظر ٨٥٥/٣ والأحكام للآمدي ٥٩/٣، والمسودة ١٠٠٢/٢، وكشف الأسرار ١٢٨/١.

(٣) ينظر: أصول السرخسي ١٦٤/١ وكشف الأسرار ١٢٨/١ وتيسير التحرير ١٤٢/١.

وغير ذلك مما يذكره الفقهاء في مباحث استقبال القبلة، وهذا الاجتهاد إنما يفيد الظن^(١).

المسألة الرابعة/ تضيق الواجب الموسع:

إذا غلب على ظن المكلف أنه لن يعيش إلى آخر وقت الواجب الموسع فالصحيح أنه يتضيق في حقه ولا يجوز له تأخير الواجب إلى الوقت الذي يظن عدم قدرته على الأداء فيه^(٢).

المسألة الخامسة/ التقليد في حق العامي:

ذهب أكثر أهل العلم إلى جواز التقليد للعامي، وقالوا يقلد من يغلب على ظنه أنه أهل للتقليد بأن يظهر له من حاله الصدق ويظهر من تنصيبه للفتوى أو تظافر الناس على سؤاله، ولا يلزمه طلب اليقين في ذلك^(٣).

المسألة السادسة/ ثبوت دخول شهر رمضان برؤية عدل عند بعضهم، وثبوته وثبوت سائر الشهور برؤية عدلين، قال ابن عبد البر: (أما الشهادة على رؤية الهلال فأجمع العلماء على أنه لا يُقبل في شهادة شؤال في الفطر إلا رجلان عدلان). وقال ابن قدامة: (وجملة ذلك أنه لا يُقبل في هلال شؤال إلا شهادة اثنين عدلين في قول الفقهاء جميعهم، إلا أبا ثور، فإنه قال: يُقبل قول واحد)^(٤).

المسألة السابعة/ الفطر بغروب الشمس يكفي فيه غلبة الظن، وكذا الصلاة إذا اجتهد فغلب على ظنه دخول الوقت جازت له الصلاة ولو مع قدرته على العلم به. وقال آخرون: لا، لقدرته على اليقين^(٥).

المسألة الثامنة/ رمي الجمار في منى يكفي فيه غلبة الظن بوقوعه في المرمى وحصول العدد، قال في الإنصاف: "يشترط أن يعلم حصول الحصى في المرمى على الصحيح من المذهب، وقيل يكفي ظنه جزم به جماعة من الأصحاب، وذكر ابن البنا رواية في الخصال أنه يجزئه مع الشك أيضا وهو وجه أيضا في المذهب وغيره"^(٦).

المسألة التاسعة/ دفع الصدقة والزكاة لمن ظاهره الفقر والحاجة:

فإذا دفعها من وجبت عليه لغني ظنه فقيرا أجزأته، وهو مذهب أبي حنيفة، وأحد القولين عن الشافعي، واختاره أكثر الحنابلة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الرجلين الجلادين، وقال: إن شئتما أعطيتكما منها، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب. رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي وغيرهم، من حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار أن رجلين أخبراه أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة، فقلب فيهما

(٤) التمهيد لابن عبد البر ٣٥٤/١٤، المغني لابن قدامة ١٦٥/٣. وينظر أيضا: شرح النووي على مسلم ١٩٠/٧، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٨٦/٢٥.

(٥) ينظر: المجموع شرح المذهب ٥٦/٣، والمغني لابن قدامة ١٧٣/٢-١٧٤، والأشباه والنظائر لابن الوكيل ٧١/٢، والأشباه والنظائر لابن السبكي ١٣٠/١، والمنثور ٣٥٥/٢، والإنصاف ١٧٣/٣-١٧٤، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص: ٥، ومنح الجليل ١٨٤/١.

(٦) ينظر: الإنصاف للمرداوي ٣١/٤.

(١) فتح القدير لابن الهمام ٢٧١/١، مواهب الجليل للخطاب ١٩٥/٢، المجموع للنووي ٢٠٥/٣، الإنصاف للمرداوي ١٢/٢.

(٢) ينظر: الإحكام للأمدى ١٥٠/١، والبحر المحيط ٢٠٩/١.

(٣) ينظر: المعتمد ٩٣٤/٢، ٩٣٧، ٦٣٩، وشرح اللع ١٠٠٩/٢، والإحكام لابن حزم ٢٢٧/٢، والمحصول ٧٣/٦، ٧٩، ٧٨، والإحكام للأمدى ٢٣٤-٢٣٧، ومنتهى الوصول والأمل ص: ٢٢٠، وشرح مختصر الروضة ٦٥٣/٢، وإعلام الموقعين ١٧٠/٢.

٥. استقرَّ الاصطلاح على أن الظن متى أطلق عند المتأخرين فإنه يقصد به: إدراك الشيء مع احتمال ضِدِّ مرجوح. أو: مَيْلُ النَّفْسِ بِسَبَبٍ إِلَى تَرْجِيحِ أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

٦. الاصطلاح المتأخر لا يصح جعله حاكماً على التنزيل والخطاب المتقدم عليه، بل يجب فهم الخطاب الشرعي بِلِغَةِ عصر التنزيل.

٧. في التنزيل العزيز نجد أنه قد وَرَدَ استعمال الظن على مقامين: الأول: الإدراك الجازم القاطع الموجب للعمل. والثاني: الشك والخرص والتخمين، وهذا الأخير حقه الإهمال والاطراح وعدم العمل به.

٨. استعمال الظن في المقام الثاني يمكن ضبطه بأن نقول: الظن المذموم هو كل ظن لا يستند إلى دليل. ٩. النصوص الشرعية التي ورد فيها ذم الظن والنهي عن اتباعه إنما يقصد بها المقام الثاني منه وهو الشك والخرص والتخمين.

١٠. قد يطلق على الظن المعتبر المستند إلى دليل: "عِلْمٌ"؛ كونه موجباً للعمل، ومنه حَدُّوا الفقه بأنه: "العلم بالأحكام الشرعية..."

١١. العلم هو: اليقين الحاصل عن مشاهدة، ومتى أطلق الظن في مقام اليقين كان المقصود به: يَـقِينُ التَّدَبُّرُ، لا يَـقِينُ العيان والمشاهدة، كما أن العلم متى أطلق في مقام الظن والترجيح الغالب فإنه على خلاف الأصل ولمناسبة ظاهرة.

البصر، ورأهما جليدين... الحديث، وللنسائي، في الذي وضعها في يد غني قال: قد تقبلت. وتقدم حديث الذي أخذ ولده صدقته، فقال صلى الله عليه وسلم: لك ما نويت، وله ما أخذ. (١)

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبنوره تضاء الظلمات، وعلى سيدنا ونبينا محمد أفضل الصلوات، وبعد:

ففي ختام هذا البحث الذي حاولت فيه جمع شتات قاعدة كبيرة من قواعد الدين، راجياً أن أكون قد وَفَّقْتُ فيما قَدِّمْتُ، أذكر أبرز النتائج وأهم التوصيات.

نتائج البحث:

١. يقصد بالتَّظْنِي: الاستلال بالظن والاعتماد عليه والعمل بمقتضاه.

٢. كلمة (ظنٌّ) في كلام العرب تتردد بين أصليين مختلفين هما: اليقين والشك، وبكليهما ورد الخطاب الشرعي، الأمر الذي قد يؤدي إلى خطأ البعض في فهم معنى (الظن) في الخطاب الشرعي من دون فهم السياق الذي جاء فيه.

٣. مدارك الخلق ليست على حَدِّ سواء، وهي تنقسم باعتبار قوتها في نفس المدرك وضعفها إلى يَـقِينٍ وَظَنٍّ وَشَكٍّ وَوَهْمٍ.

٤. لا يمكن أن تجتمع مرتبتان متتاليتان من مراتب الإدراك في قلب عاقل في لحظة واحدة وحال واحدة، بل متى وجد أحدها زالت الأخرى قطعاً.

(١) ينظر: الروض المربع وحاشيته لعبد الرحمن بن قاسم ٣/٣٣٦.

هذه الأزمنة المتأخرة قد فتح على مصراعيه، وتكلم الروبيضة وعلى شأنهم بين العوام وفتن خلق كثير، والله المستعان.

■ ينبغي إبراز سماحة الإسلام ويسره في التكليف بالظن في أغلب الأمور وأن المسلم متى غلب على ظنه صحة الدليل وجب عليه الأخذ به، ومتى ترجح لدى المجتهد أحد القولين وجب عليه العمل به والإفتاء به، ولا يلزم واحد من أولئك أن يطلب اليقين، وإنما غاية ما يلزمه هو التبين والتثبت من صحة ما ترجح له.

■ العناية بحل كثير من المشكلات الاجتماعية من خلال التأكيد على أن الشرع لم يأمر بطلب اليقين، بل كلفنا بالظواهر والظن الراجح الذي يعضده الدليل، وعلى هذا سار سلف الأمة في أصولهم وفروعهم، ومتى اعتمد المسلم هذا المنهج سهل عليه الأخذ بالصواب واطمأن قلبه بتحصيل الثواب وتاقت نفسه للترقى في رتب الاجتهاد، حتى ينال الأجرين بتحقيق الصواب، أو ينال أجرا واحدا على اجتهاده وفق ما أمره به العليم التَّوَّاب.

■ التحذير من التَّطَعُّ والتَّشَدُّد بطلب اليقين وعدم اكتفائهم بالظن الظاهر، وبيان الآثار السلبية لذلك، وأنه من أبواب الشيطان التي يفتحها على المسلم كما يفعله بعض من ابتلي بالوسوسة في العبادة أو الشك في زوجه وتتبع عورات الخلق وكل ذلك مما جاء الشرع بإنكاره والنهي عنه؛ كون مآله إلى خراب الدين والدنيا.

١٢. المقصود بـ "الاستدلال بالظن" هو: تقرير الدليل الظني لإثبات أثره، إما بإثبات حكم شرعي أو نفيه.

١٣. الظن حجة في الشرع، عند جماهير العلماء، وهو القول الراجح الذي تؤيده الأدلة القطعية.

١٤. يصح الاستدلال بالظن في الفروع، وكذا في أصول الدين العلمية والعملية.

١٥. ينبغي التفريق بين المسائل التي ترجع إلى قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" وقاعدة "العمل بالظن في عامة أمور الشرع" حتى لا تشغب إحداها على الأخرى، وبذلك ينحصر النظر في مسألة العمل بالظن في التكليف به فيما يستقبل من الأزمنة هل يكون بطلب اليقين أو يكفي فيه الظن.

١٦. الراجح أنه متى عارض ظنٌ حادثٌ مبني على أدلة صحيحة يقيناً قديماً ثابتاً في النفس: وجب طرح القديم والعمل بالحادث إذا كان ظناً غالباً مستنداً إلى أدلة معتبرة شرعاً.

١٧. جاءت الشريعة بالتكليف بالظن في أغلب الأمور، فمتى غلب على ظن المسلم صحة الدليل وجب عليه الأخذ به، ومتى ترجح لدى المجتهد أحد القولين وجب عليه العمل به والإفتاء به، ولا يلزم واحد من أولئك أن يطلب اليقين، وإنما غاية ما يلزمه هو التبين والتثبت من صحة ما ترجح له.

التوصيات:

■ ضرورة العناية بالرد على الشبهات التي تثار حول الأدلة الشرعية السمعية، وأنها في رتبة أضعف من الأدلة العقلية، خصوصاً وأن باب الشبهات في

"Assumption (Zann): A applied fundamentalist study of assumption, including its origin and its place in Islamic legitimate deduction"

Dr. Faisal Dawood Sulaiman Almuallim

Associate Professor In Shari'ah Department

College of Shari'ah and Islamic studies - Umm Al-Qura University

the research aims to answer the following questions:

- 1.Are the Islamic legitimate evidences leads towards definite knowledge? Or it is limited to get the level of assumption (Zann)?
- 2.Is it permissible for a Muslim to act upon assumption (Zann)? Or it is a mandatory seeking definite knowledge avoiding act upon assumption?
- 3.If acting upon assumption is permissible, is it permissible in all matters? Or it is permissible in certain matters not all?

Research plan: research consists from the following items: The introduction includes research plan and methodology. The background includes perception reality and levels. Then, two topics are presented. The first topic discusses assumption origin and its place in Islamic legitimate deduction. Six assumption (Zann) matters are discussed including assumption (Zann) reality, its uses within the Islamic legitimate text, and reasons for mentioning the assumption (Zann) within Islamic hearing evidences. Also, author explains the roots of permitting the deduction based on assumptions (Zann) in the Islamic legitimate and he defines the subject-matter of the dispute. Finally, the author concludes with weighting the opinions. The second topic discusses examples of applications of the rule. Two matters are presented: fundamentalist applications and Islamic jurisprudence applications. The research is concluded by a conclusion summarizing the main results and recommendations.

Research methodology: author follows the critical analytical descriptive approach based on presenting the matter description and analyzing the problem. Then, available opinions were criticized to conclude the correct one with the evidence.

Research results: Thanks are due to Allah Who ease the research means to reach many results. Here the main results are highlighted:

- Assumption is defined as the deduction through suspension, relaying on suspension and act accordingly.
- In Arabic language, the assumption (Zann) means either definite knowledge or doubt, and both were mentioned in the legitimate text.
- In the conversation of The late jurists, the assumption (Zann) means the reasoned tendency to choose one possibility over the other.
- "deduction through assumption (Zann)" is using the suspicious evidence to deduce or negate a legitimate rule.
- The assumption (Zann) is accepted in Islamic legitimate for the masses of scholars and it is the correct choice which is supported by peremptory evidences.
- Criticizing assumption in legitimate text exclusively is used for doubt, guessing and speculation.
- Deduction from assumption is legitimate in the religion branch matters as well as in the religion bases too for both scientific and practical aspects.

Finally all Praise be to Allah, the Lord of the Worlds, and may Allah bless our Prophet Muhammad and his family and companions.